مواطنة المرأة المصرية بين السلطة الاجتماعية والدينية في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير دراسة تحليلية

د. نيفين زكريا محمد أمين
مدرس علم الاجتماع
كلية التربية–جامعة عين شمس

تمهيد:

في أعقاب ثورات الربيع العربي، شكلت ممارسة المواطنة، التي تتضمن الحقوق والواجبات المتبادلة للمواطن المصري مع الدولة، معضلة حقيقية؛ بحيث تشمل الرجال والنساء كشركاء حقيقيين. وبدلاً من سعي المرأة المصرية للحصول على مزيد من المكتسبات فيما بعد الثورة، تزايدت الشكوك لدى العديد من النساء حول توجه النظام السياسي تحت حكم "الإخوان" فى إلغاء الكثير من الحقوق التى اكتسبنها من قبل. وفيما يخص فترة ما قبل الثورة، وكرد فعل لأوضاع البطالة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتدني مستويات الأجور بسبب التضخم، شاركت المرأة المصرية بشكل ملحوظ في الاحتجاجات العمالية عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ وأثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، عندما بدأ ٢٤.٠٠٠ من العمال وآلاف من النساء العاملات الاحتجاج يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ في مصنع الغزل والنسيج بالمحلة، حيث تركن أعمالهن إلى نظرائهن من الرجال يرددن "أين هم الرجال؟ المرأة هنا!' (المهدي، ٢٠١١: ٣٨٧). كما شاركن أيضًا جنبًا إلى جنب مع الرجال في احتجاجات ٦ أبريل ٢٠٠٨ بمدينة المحلة الكبرى.

واستأنفت المرأة المصرية كذلك نشاطها حتى وصلت إلى ذروتها في ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث أكدت المرأة المصرية على رفضها للقوالب النمطية الجامدة التي تتحيز لصالح الرجل، وهي القوالب التي عملت دائماً على تهميش و اقصاء المرأة وحصرها داخل دائرة الأعمال المنزلية، دون أن يكون لها أى دور حقيقى و فعال فى الحياة العامة. فقد استطاعت المرأة المصرية أن تلفت أنظار العالم أجمع من خلال موقفها فى ثورة يناير ٢٠١١، حيث وقفت جنبا إلى جنب مع الرجل بداية من دعواتها للإنضمام للثورة من خلال

مواقع التواصل الاجتماعى مروراً بمشاركتها الفعلية من خلال قيادتها للمجموعات النسائية علي أرض الواقع في مواجهات خطيرة مع الأمن في الحركات الاحتجاجية وفي ميادين الثورة ومشاركتها فى تأمين اللجان الشعبية والمستشفيات الميدانية. وفي هذه الآونة بدت الثقافة المجتمعية المتعلقة بالهيمنة الذكورية وكأنها تتلاشي في ظل المجال العام القائم آنذاك، لتحقيق أهداف مشتركة، تمثلت في القضاء علي الظلم والاستبداد، والمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية.

وتعكس هذه الإسهامات إلى أي مدى تدرك المرأة المصرية التطورات الاجتماعية والسياسية التى حدثت في بلادها، وإلى أي مدى حققن أهدافهن لإجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية، وأنهن حريصات عمدًا على تحسين أوضاعهن، وتوسيع مطالبهن، واستكمال حقوقهن على اعتبار كونهن فواعل محدثة للتغيير، كما أن لهن واجبات وحقوقًا متساوية مع الرجال. وعلى الرغم من المشاركة اللافتة للمرأة في الثورة، والتي كان لزامًا أن يستتبعها تعديل الدولة لرؤيتها وسياساتها لاصلاح أوضاعها، إلا أن ذلك لم يترجم إلي واقع عملي ملموس. ويتضح ذلك من خلال حكم الإخوان المسلمين الذي حال برؤيته وممارساته دون تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. وهذه الرؤية والممارسات من شأنها أن تعيق ليس فقط خطوات المرأة نحو الحصول على المواطنة الكاملة، بل يمكن أن تمحو جميع المكاسب التي حصلت عليها من قبل. وتجلى ذلك من خلال تدني نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب في انتخابات ٢٠١٢، حيث حصلت المرأة علي ١١ مقعد بنسبة ٢% من إجمالي عدد مقاعد المجلس، منهم مقعدين بالتعيين.

http://democracy.ahram.org.eg/News/577.aspx

افتراضات البحث:

وبناءً على ذلك، يرتكز هذا البحث على افتراضين مفادهما:

تتعرض المرأة المصرية لنوعين من الضغوط الرئيسية هما، أولاً: النظام السيادى الأبوي للرجل من السياق الاجتماعي والثقافي، أو التعامل مع المرأة باعتبارهن "هن" الآخر الذي لا بد من تهميشه وإقصائه والحد من قدراته. وهذا النظام السيادي الأبوي النابع من السياق

الاجتماعي الثقافي يمثل شكلاً من أشكال المؤامرة غير المرئية يتجلى في توجهات ورؤى المجتمع الذكوري حيال الأنشطة والإنجازات النسائية باعتبارها "آخر" مغايرًا. هذا الاتجاه غير العادل والقائم على التمييز لصالح الرجال على حساب النساء ليس متواجدًا بين الرجال فيما بينهم فحسب، بل يتواجد أيضًا بين العديد من الفئات من النساء.

ثانيًا: هيمنة النظام السياسي تحت حكم "مبارك" و"الإخوان" ومناصريهم من العلماء والمثقفين ورجال النخبة على أفراد الشعب، رجالًا ونساءً، أو كما يرى أفراد وممثلو النظام نفسه باعتباره "نحن "، ويكون الآخر غير مقبول وتأثير آرائه ووجهات نظره محددة ومحدودة في مقابل توجه النظام وعقله الجمعي، وهو ما يعكس حتمية الانحياز غير العادل على المستوى المجتمعي بشكل عام، وعلى مستوى كافة النقاشات والدوائر الخاصة بالمرأة.

أدوات البحث:

يطبق هذا البحث استبيانًا على عينة قوامها (٩٩٤) مفردة مقسمة إلى (٥١٧) من الرجال و(٤٧٧) من النساء لتحديد مجالات مواطنة المرأة، وأهم حقوقها الرئيسية، وردة فعل كل من الرجال والنساء عندما تكون النساء مؤهلات للحصول على منصب قضائى رفيع، خاصة في الأحوال التي يكون الرجل فيها أقل كفاءة من المرأة. إضافة إلى ذلك، يتطرق الاستبيان لأهم الصعوبات التي تواجه الدولة في تجسيد المساواة بين الرجال والنساء. ونوع المكاسب والخسائر التى حصلت عليها النساء بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية.

كذلك، اعتمدت الدراسة على إجراء المقابلات الشخصية مع خمس من علماء الفلسفة والاجتماع، وذلك بغرض للتعرف على مختلف العقبات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تعيق النساء من الحصول على مواطنة غير منقوصة، ووجهة نظرهم بشأن تخصيص حصة للمرأة في البرلمان، والرؤية المستقبلية بشأن مواطنة المرأة.

في ضوء ما سبق، ستناقش تلك الورقة البحثية **المحاور التالية:**

أولاً. مواطنة المرأة: مقاربة مفاهيمية

ثانيًا. وضع المرأة بين المنظور المحافظ والحديث

ثالثًا. معوقات حصول المرأة على المواطنة الكاملة (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية)

رابعًا. النتائج والتوصيات الرئيسية

المحور الأول

مواطنة المرأة: مقاربة مفاهيمية

يربط هذا البحث بين مفاهيم المواطنة والنوع الاجتماعي والتمكين والاستبعاد الاجتماعي؛ فالمواطنة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تبني مدخل النوع الاجتماعي في التنمية. وعليه، فإن إشكالية مواطنة المرأة هي في واقع الحال أمام رهانين لا ثالث لهما: إما الاعتماد على آليات تمكن المرأة، وإما آليات من شأنها ترسيخ الاستبعاد الاجتماعي في جوانب الحياة كافة، وذلك على مستوى النخبة السياسية ومستوى التوجه الأبوي الثقافي الديني للمجتمع بأسره.

ووفقًا لمارشال، تشير المواطنة إلى أولئك الذين هم "أعضاء كاملي العضوية في المجتمع". حيث يحدد المواطنة بإعتبارها المكانة التي تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، وينبغي النظر في هذه العضوية من حيث تملك ثلاثة أشكال من الحقوق: المدنية والسياسية والاجتماعية.

١. الحقوق المدنية: وهي حقوق عقدت من قبل أعضاء المجتمع المدني، وتتضمن حرية التعبير والمساواه أمام القانون.

٢. الحقوق السياسية: للدلالة على ممارسة درجة من السيطرة على الدولة، وتشمل الحق في التصويت،والحق في الانضمام لتنظيمات سياسية مشروعة.

٣. الحقوق الاجتماعية: هي مطالبات من الدولة (فولكس، ١٩٩٩: ١٢٧)، لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي (سعد الدين إبراهيم، ٢٠٠٣).

كما توصلت المواطنة إلى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست أبدًا حالة ثابتة، وأن ما هو أمر حاسم لممارسة المواطنة هو السياق الذي يتم فيه ممارسة هذه الحقوق والالتزامات (فولكس، ١٩٩٩: ١٤١-١٤٢).

وفي الحقيقة، لا يمكن تناول محددات المواطنة والنوع الاجتماعي دون التطرق للعديد من الآليات كالتمكين والاستبعاد الاجتماعي؛ فالتمكين مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى إلى القضاء على كل أشكال التمييز ضدها، من خلال تعزيز قدراتها، والاعتماد على ذاتها، ويتحقق بتوسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها. ومن ثم، فإن هذا المفهوم يجعل التنمية أكثر تشاركية، متجاوزًا مفاهيم الرعاية الاجتماعية للنساء إلى السعي لحصولهن على عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار (التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤ تمكين المرأة، ٢٠٠٥).

ووفقًا لأدبيات التمكين، تتأتى القوة من ثلاثة عوامل: أولها: امتلاك المعرفة للذات. ثانيها: امتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز. ثالثها: أن يكون الفرد جزءًا من جماعة، أو مجتمعًا يشعر فيه بالمواطنة، ويمكنه من تحرير طاقاته كاملة. http://www.easd.org.za/empower.htm(2002oct11)

وعن آليات تمكين المرأة فتتحدد في: بناء الوعي، وبناء القدرات، وبناء القاعدة المعرفية، وبناء الاتجاهات الواضحة المحددة.

أما فيما يتعلق بالاستبعاد الاجتماعي فيعرفه الدكتور "محمد عبد المنعم شلبي" بأنه العملية الدينامية لحالة الإقصاء Shut out سواء أكان كليًا أو جزئيًا، عن أي من الأنساق الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، والتي تحدد مدى التكامل الاجتماعي للشخص في المجتمع. وهذا الاستبعاد ينظر إليه بوصفه إنكارًا للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية للمواطنة. وعليه، فإن كل استبعاد اجتماعي يمثل خرقًا لحقوق المواطنة التي تقوم على قيم ومبادئ المساواة والعدالة والمشاركة المادية والمعنوية بين أبناء الوطن الواحد. ويؤكد أستاذ علم الاجتماع "محمد محيي" علي تطور الاستبعاد الاجتماعي للمرأة نظريًا وتطبيقيًا، على الرغم من الاستيعاب الشكلي للمرأة في القرن العشرين في كافة المجتمعات،

وهذه الأشكال الاستبعادية المستندة إلى النوع الاجتماعي جزء لا يتجزأ للتمايز الاجتماعي القائم على الطبقة والعرق والعمر والجنس والإثنية. (Brewer 1993; Brah 1996; Mohei 2009).

كما أن الاستبعاد الاجتماعي يتناقض مع كل الممارسات الديمقراطية، لأن جوهر الديمقراطية هو المشاركة؛ أي مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار على كافة الأصعدة، وعليه فكل استبعاد اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي هو ممارسة لا ديمقراطية تولد الاحتكار والهيمنة بدرجات تتباين كمًا ونوعًا (شلبي ٢٠٠٩).

وفي دراسة لها بعنوان "شروط التمكين: الناشطات الإسلاميات في مصر"، حاولت "شيرين حافظ" (٢٠٠٣)، من خلال المسح الميداني لعينة من النساء المنخرطات في أنشطة اثنتين من المنظمات التطوعية الخاصة الإسلامية؛ منظمة الهلال ومنظمة الفتح، الاجابة عن التساؤلين التاليين: كيف تقيم المرأة المصرية التمكين فى التوجه الإسلامي، لا سيما في ظل وجود توجهات سلبية لدى الإسلاميين بشأن تحرر المرأة في مصر؟ كيف يمكن للأنشطة التطوعية أن تمكن المرأة المسلمة في مصر حاليًا؟

وعلى الرغم من أن إنجازات وإسهامات المرأة فيما يتعلق بالأنشطة الطوعية هي أكثر قيمة وتعقيدًا في المنظمات الإسلامية الأخرى (المنظمات الطوعية الخاصة)، فإن الدراسة التطبيقية على هاتين المنظمتين تشير إلى أن الأنشطة الرعائية تقتصر على مساعدة النساء الأرامل كما هو الحال في منظمه "الفتح"، وتوفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وفرص العمل كما في منظمه "الهلال". بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الدراسة المطبقة على منظمتي "الهلال" و"الفتح" تقديم فاعليات المرأة المسلمة نحو الحصول على مكانة مهمة في معالجة قضايا التنمية المستدامة النسقية، سواء في المجتمع العربي بشكل عام، أو المجتمع المصرى بشكل خاص.

أيضًا، أقامت دراسة (حافظ) علاقة سلبية بين كون المرأة كيانًا حرًا مستقلاً قادرًا على إثبات ذاته وقدراته خارج مجال المنزل والأسرة وبين علاقاتها مع الأسرة والزوج بل مع الله جل شأنه. فأن تكون المرأة كيانًا حرًا ومستقلاً فهذا لا يعني بالضرورة أن أدوارها

ومسئولياتها ستتراجع أمام أسرتها وخالقها. بل على العكس، فإن تمكين النساء من شأنه أن يجعلهن أكثر إيجابية ومسئولية تجاه أقاربهن وأسرهن وخالقهن.

وفي دراسة بعنوان "التبعية والاستقلال: تحليل عبر قومي للامساواة والتوجهات في النوع الاجتماعي"، افترض كل من باكستر وكين (١٩٩٥) وجود علاقة إيجابية بين اعتماد النساء على الرجال من ناحية وبين اللامساواة في النوع الاجتماعي من ناحية أخرى، وقد قاما بتوضيح هذه الحجة من خلال البيانات عبر القومية من خمس دول صناعية غربية ذات البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة: الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والسويد، والنرويج من خلال تعاملها مع قضايا التوظيف، والأسرة، وسياسات الدولة. كما اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة المختلفة مثل: الحالة الاجتماعية، وحجم الأطفال، والفجوة في الدخل، والتعليم، والعمر، والأجر المدفوع عن ساعة العمل، والطبقة الاجتماعية بين كل من الزوج والزوجة. ومع ذلك، فإن هذه المتغيرات لا تشمل تأثير المشاركة السياسية للمرأة في البلدان الصناعية الغربية، بإعتباره متغيرًا جوهريًا في التوجهات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

ومن حيث النتائج الرئيسية، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: وجود توجهات تعكس المساواة في النوع الاجتماعي بين الجنسين بشكل كبير بالدول الإسكندنافية، مقارنة بنتائج التقارير في كل من أستراليا وكندا، والتي عكست مساواة متوسطة. أما نتائج التقارير الأمريكية، فقد دلت على أقل توجهات المساواة في النوع الاجتماعي على مستوى العينة ككل. كما كانت الفجوة بين الجنسين أكثر وضوحا في دول: أستراليا، والسويد، والنرويج، وأقل في الولايات المتحدة.

ثانيًا: هناك عدة عوامل من شأنها التنبؤ بالتوجهات الخاصة بقضية النوع الاجتماعي، فالبعض منهم يذهب إلى دعم مساواة المرأة، على سبيل المثال، تعليم المرأة، وساعات العمل مدفوعة الأجر.. وغيرها من العوامل تشكل عقبة. أيضًا، وفي هذا الصدد، إنجاب الأطفال، والهيمنة الاقتصادية للرجال داخل الأسرة (باكستر وإميلي دابليو كيان، ١٩٩٥ ص :٢٠٤-٢٠٦).

وعلى الرغم من نجاح المؤلفيْن في إثبات فرضيتهما، فإنهما سيواجهان مشاكل حقيقية تفضي إلى وجود علاقة إيجابية بين اعتماد الرجال على النساء وعدم المساواة في النوع الاجتماعي، في حين أنها سوف تستنتج أن مثل هذا التفاوت واللامساواة، سواء للرجال أو للنساء، دائمًا ما يأتي على حساب المرأة ولصالح الرجال. وهكذا، فإن حالات الاعتمادية سواء على الرجال أو على النساء من شأنها أن تحقق المزيد من مصالح الرجال، والسيطرة على النساء على جميع المستويات.

وفي هذا السياق، يؤكد "براون" (٢٠٠٨) أن عدم المساواة في تقسيم أعمال الأسرة هو الحاسم. مثل هذا التفاوت يؤدي إلى تصورات الظلم عندما تواجه النساء انخفاضًا فى توافر الوقت (أي أن تشارك بقوة في سوق العمل)، عندما يكون الاعتماد على الموارد منخفضًا، وعندما تتمسك المرأة بالأيديولوجية غير التقليدية المبنية على النوع الاجتماعي (براون ٢٠٠٨، ص: ١١٥٤). وينادي "دويتش" (٢٠٠١) في هذا الإطار بخلق وظائف الأسرة من خلال إجراء الاختيارات المتوافقة مع الأبوة والأمومة الحقيقية. وبعبارة أخرى، فإن اشتراك الوالدين بشكل متساو يجب أن يقاوم تلك الضغوط التقليدية، عبر تطبيق المساواة من خلال المفاوضات اليومية والقرارات المستمرة حول الأسرة والعمل، فالآباء لا يعتقدون أن الأمهات هن الأكثر مسؤولية عن الأطفال أو أكثر ملاءمة للعناية بهم مقارنة بهم. وبالتالي، ينبغي أن تحول الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي إلى أخرى أكثر إنسانية (دويتش، ٢٠٠١، صفحة: ٢٥-٢٧).

وذهبت الدكتورة "هيلين ريزو" أبعد من ذلك، إلى افتراض مفاده: أن هناك علاقة إيجابية بين تحقيق الديمقراطية الانتقالية وعدم المساواة في النوع الاجتماعي في الدول العربية، وهو ما يعكس، من وجهة نظر الدراسة، واقع الحال في أعقاب ثورات "الربيع العربي". وهنا، تكمن المشكلة في أنه إذا اتخذت الديمقراطية إجراءات في المجتمعات العربية، العملية الديمقراطية، سوف تجلب الإسلاميين والجماعات الدينية العقائدية الأخرى، التي تعارض حقوق المرأة وحماية الحقوق الفردية. وبالتالي، فإن سيادة القانون التي من شأنها ضمان المساواة في النوع الاجتماعي، ستحتاج إلى إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الأقليات (ريزو، ٢٠٠٧: ١١٦٦).

كما أشار كل من "إنجلهارت" و"نوريس" (٢٠٠٣أ، ٢٠٠٣ب) بأن الصدام الأساسى بين العالم الإسلامي والغرب مركز في القضايا المتعلقة بعدم المساواة في النوع الاجتماعي والتحرر الجنسي مقارنة بالحكم الديمقراطي. وأكدت النتائج، في هذا الجانب، أن هناك اختلافات حقيقية فى العالم الإسلامي تتعلق بالهوية الدينية للأفراد وتوجهاتهم حيال السلطة الدينية رغم أن المسلمين في البلدان العربية وغير العربية يدركون أنهم متدينون، ولا يعتقد أحد منهم أن هويته الدينية مقدمة على هويته الوطنية (ريزو، ٢٠٠٧: ١١٦٦)، (ليسا، ١٩٩٢: ٢٠).

وفي دراسة له بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة النيجيرية: بعض محددات الحصول على الموارد"، سعى "فونمي سوتان" لإثبات أن الوصول إلى الموارد الحيوية: الأرض والائتمان، والتدريب، والجرارات، والخدمات الممتدة، وأصناف البذور عالية الغلة (HYVs)، والأسمدة من قبل النساء النيجيريات يتم تحديدها من خلال العديد من العوامل، أهمها: العضوية في الجمعيات النسائية، والتي لا تعزز الوضع الاقتصادي للمرأة فقط، ولكن تسهل "التنمية من أسفل إلى أعلى" أيضًا.

وخلصت الدراسة إلى أن الموارد لا يمكن الوصول إليها للنساء في جميع أنحاء الدولة، والحدود الدينية والتعليمية أو المهنية التي يمكن أن تحول دون حصولهم ليس فقط على البيانات المفصلة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، ولكن أيضًا على البيانات المفصلة الاجتماعية والاقتصادية عن دور المرأة على جميع المستويات. إلى جانب ذلك، هناك حاجة ضرورية للحكومات والمنظمات غير الحكومية لاستهداف مساعدات معينة مع الموارد المخصصة للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية المحددة للمرأة من أجل مراعاة هذه الاختلافات.

عمومًا، تنبع أهمية دراسة "سوتان" من محاولة علمية للتحقيق في المحددات الاقتصادية للحصول على الموارد، والتي تتأثر أساسًا ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولتوافر هذه المحددات يشترط وجود التحالف بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والذي أسهم في تمكين المرأة النيجيرية لتحويلها إلى "عوامل محفزة للوعي الاجتماعي" وتحديد احتياجاتها، وتنفيذ الخطط والبرامج، والسياسات. وبهذا المعنى، فإن هذه

الدراسة لها تأثير إيجابي على وجهات النظر والآثار التنموية السياسية التي تشجع المنظمات غير الحكومية على تحقيق التمكين الاقتصادي على جميع المستويات. علاوة على ذلك، لهذه الدراسة أثرها على النظام الحالي كونه يوسع أهمية الأصول الاقتصادية، وخاصة الأبعاد الزراعية، التي تعد اقتصادًا غير رسمي باعتباره المقياس الحقيقي لمشاركة المرأة في الإنتاج الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، افترض كل من "مونيك فولمان" و"جريت تين دام" في دراستهما المعنونة "متساوون، لكن مختلفين"، أن التناقضات الموجودة فى الخطابات الحالية حول النوع الاجتماعي تشكل المفتاح لتطوير استراتيجيات نسائية أكثر فعالية في التعليم. وسوف تتضح هذه الجدلية من خلال تفسير بيانات هذه الدراسة، والتى ستركز على موضوعين تم تقديمهما في التعليم الثانوي الألماني في هولندا، هما: تاريخ المرأة، والإعلام والإلمام بالحاسوب (ICL). ومن خلال الدراسات التجريبية، تحدث كل من الفتيان والفتيات، وتم تسجيل وجهات نظرهم بشأن المساواة وعدم المساواة في النوع الاجتماعي، وأهميتها في حياتهم الشخصية.

ومن هذا المنطلق، سعت الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي مفاده: كيف تعامل الشباب مع قضية المساواة/عدم المساواة في حالة تطوير الهوية القائمة على النوع الاجتماعي المرتكزة على توازن الأدوار بين الجنسين؟ وفي محاولتها تفسير ذلك استخدمت الدراسة المنهج الاستطرادي النسوي، بدلًا من النظريات السابقة على تطوير الهوية القائمة على النوع الاجتماعي، فهذا المنهج يدرك هوية النوع ليس فقط كمنتج اجتماعي لعمليات التنشئة الاجتماعية، ولكن كمفهوم من المنظور الاجتماعي.

عمومًا، تعكس نتائج هذه الدراسة تفاؤلاً شديدًا لأنها تظهر الادعاء بأن النساء والرجال متساوون، وأن الأفراد لديهم حرية الاختيار في أن يكونوا مختلفين، باعتباره يمثل الخطاب السائد في الوقت الحاضر كمعانٍ لكل من الأنوثة والذكورة، ولذا فهي لا تبدو متناقضة مثل ما كان يحدث في تسعينات القرن العشرين. وأوصت الدراسة باثنين من المبادئ التوجيهية العالمية لاستراتيجيات نسائية أكثر فعالية، الأول: تشكيل روايات بديلة عن النوع الاجتماعي بدلًا من تلك التقليدية، الثاني: ستكون هناك نتائج عكسية في حاله

إقناع الطلاب بضرورة التحرر، وأنهم في موقف الضحية مثل ما يعتبرونه بالفعل لأنفسهم كى يتحرروا.

وتعكس نتائج الدراسة وعيًا ملائمًا لدى طلاب المرحلة الثانوية، سواء البنين أو البنات، في هولندا فيما يتعلق بقضايا الهوية والمساواة في النوع الاجتماعي والمساواة في الحقوق. ولكن، أعتقد أن الأمر يختلف في بلداننا العربية كما ورد في تقرير "تطور المرأة العربية" الصادر عام ٢٠٠٤، إذ أشار إلى أن المرأة العربية تعاني فجوات في النوع الاجتماعي في جميع مجالات الحياة من خلال زيادة مشاركتها في مختلف المراكز الاجتماعية ومحاولتها الحصول على نصيبها من الموارد! ودعا التقرير إلى حاجة ملحة لتحسين كافة العناصر الآتية: الوعي، وقواعد البيانات، والمواقف والأساليب من أجل تحقيق التمكين للمرأة العربية.

وعلى مستوى المجتمع المصري، أكدت نتائج دراسة حول النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة من خلال دراسة حالة جمهورية مصر العربية، والتي تهدف إلى الكشف عن وضعية المرأة المصرية من حيث درجة تمتعها بالحقوق المختلفة للمواطنة والأسباب التي تسهم في تشكيل هذا الوضع، على تمتع المرأة المصرية بنوع من المواطنة المنقوصة، مما ينعكس على مستوى مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعود سبب المواطنة المنقوصة إلى وجود التمييز في نصوص بعض القوانين، أو وجود فجوة بين نصوص القانون وتطبيقاته نتيجة تقسيم الأدوار على أساس الجنس، مما يؤدي إلى عدم المساواه النوعية لصالح الرجل. وذهبت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات النسائية الدفاعية والأخرى التنموية التمكينية، تهدف لدعم حصول المرأة على حقوقها في ظل مناخ يوفر لها الحصول على المواطنة الكاملة، وذلك بالمقارنة بمنظمات أخرى لا يزال الطابع الرعائي الخدمي، لا التنموي، غالبًا عليها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٦: ٧٩).

المحور الثاني

وضع المرأة بين المنظور المحافظ والحديث

وفقًا لسيد قطب، ووفقًا للفكر الإسلامي الحديث، فإن الأسرة هي "الحاضنة للمستقبل"، المؤسسة الأكثر أهمية في المجتمع العربي، حيث إنها تلبي الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والعاطفية لأعضائها، كما أنها توفر فرص العمل والثروة لكل من الأفراد الذكور والإناث. وفي اللغة العربية مفهوم الأسرة هو "العائلة"، جذر هذه الكلمة يعني "الدعم" (نصير ١٩٩٣، ص:٤). وضع "سيد قطب" أهمية أكثر على دور الزواج والأسرة أكبر مما فعله تاريخ الإسلام بالتأكيد، كما ذكر أن الرجل والمرأة يدخلان طوعًا كشريكين متساويين فى علاقة الزواج (مقدم ١٩٩٤، ص: ١٠٢).

في هذا السياق، ومن خلال المنظور التقليدي للأسرة ووفقًا لـ"بارسونز"، فالأسرة لديها وظيفتان رئيسيتان: انخراط الأطفال في النظام المعياري لقيم المجتمع، وتوفير بيئة عاطفية مستقرة من شأنها أن تخفف من العامل (ذكر) من التأثير النفسي للاغتراب فى العالم المهني (مقدم، ١٩٩٤، ص٩٩-١٠٠)

وإن كان تقسيم العمل داخل الأسرة في الأيام الأولى مرضيًا لكل الأزواج والزوجات مع جميع الحقوق والواجبات المتصلة بمثل هذه الأدوار (بركات، ١٩٩٣ هوبكنز وإبراهيم، ١٩٩٧ وأمين٢٠٠٠) إلا أنه مع ارتفاع تكاليف المعيشة، بدأ الرجال يفضلون النساء التى يمكن أن يشاركن في نفقات الأسرة، وهذا يؤدي بدوره إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وخلق علاقة تتميز بالمودة والاحترام المتبادل (نصير، ٢٠٠٣، ص: ٦).

أما في المجتمعات الإسلامية، فقد دفع حدوث التحول من النظام الأبوي السلطوي إلى النظام الأبوي الجديد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، العائلة المسلمة إلى تبني التحديات من المصلحين والمحدثين الذين سعوا لعمل تغييرات في القواعد التي تحكم الزواج، والطلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الأطفال، والميراث، وذلك من أجل تحسين وضع المرأة. وهذه التغييرات جاءت نتيجة لـ: أولاً، التوسع في التصنيع، والتحضر، والتوظيف، والتعليم الذى ترعاه الدولة، ثانيًا: الإبقاء على قانون الأسرة المسلمة الذي يضفي

الشرعية على صلاحيات من شأنها تفضيل أعضاء الأسرة من الذكور على أفراد الأسرة من الإناث (مقدم، ١٩٩٤، ص: ١١١).

ومن ناحية أخرى، تلقي التنويعات المختلفة من نظرية التحديث الضوء على دور التصنيع والتنمية الاقتصادية – إلى جانب التحصيل التعليمي – في إعادة النظر في الثقافة والمواقف ما يؤدي إلى تعزيز قيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة "ما بعد المادية" (إنجلهارت Inglehart ونوريس Norris، ٢٠٠٣). ويرى المنظرون الليبراليون أن الديمقراطية شرط أساسي لتحقق المشاركة السياسية للمرأة وتمتعها بحقوقها. لكن، هياكل الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – –سواء الدول العربية التي تحررت من الاستعمار أو التي لم تتعرض له كإيران وتركيا – تتسم بالسلطوية وهو ما أدى للحيلولة دون تفعيل مفاهيم حقوق المواطنة والمشاركة السياسية بشكل كبير. وسواء كان نظام الحكم جمهوريًا أو ملكيًا، تتميز دول المنطقة بالطابع الإقصائي والاعتماد على مجموعة ضيقة من الروابط القائمة على علاقات القرابة وأهل الثقة، وبالتالي تستبعد مشاركة قطاعات عريضة من المواطنين في المؤسسات العامة، وفي مقدمتها السياسية (أنظرعلى سبيل المثال، برومبرج Brumberg ٢٠٠٢). بالإضافة إلى ذلك، فرضت الطبيعة "الأبوية الجديدة" لهذه الدول قيودا إضافية على المرأة على النحو الذي أدى لتهميشها في المجال العام (مقدم ٢٠٠٣). ويدل انخفاض معدلات مشاركة النساء وتمثيلهن في الهياكل السياسية في الشرق الأوسط، مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، على وجود مشاكل في الحوكمة والتحديث ومواطنة المرأة. يؤدي هذا الوضع إلى تقويض عملية التنمية في المنطقة وعدم القدرة على التعاطي مع تحديات العولمة (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR، ٢٠٠١، وكارشيناز Karshenas ومقدم ٢٠٠٦).

وفي منطقة الشرق الأوسط، تواجه النساء، كأفراد، تحديات معقدة بشأن الإنجاب والتكاثر بسبب الضغوطات بين الأعراف الاجتماعية وسياسات الدولة. ومن خلال دراستها في مصر، عرضت "إنهورن" (١٩٩٦) الصلة الإيجابية بين وضعية المرأة في المجتمع، والإنجاب والأمومة، والمرأة غير القادرة على تحقيق مثل هذه الصلة يتم وصفها بأنها "غير طبيعية أو حتى خطيرة"، كما أن تحقيق المرأة لهذا الرابط يقودها إلى الأمان العائلي

والاقتصادي حتى الآن. وفي الإطار ذاته، أشار تقرير "تقدم المرأة العربية" عام ٢٠٠٤ إلى "وجود فجوات في النوع الاجتماعي في كل أوجه الحياة.. وأن التحديات لا تزال موجودة، فحتى مع تزايد أعداد النساء في المجالات العامة، وتمتع عدد أكبر منهن بنصيب عادل من الموارد، لا تزال قيم النوع الاجتماعي تلعب دورًا معقدًا يقلص العدالة والمعاملة المتساوية للنساء" (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥).

لعبت المتغيرات العالمية دورًا ملحوظًا في تآكل المجتمعات ذات السلطة الأبوية التي ميزت الساحة العامة عن القطاع الخاص، والتحرك بها قدمًا نحو الدخول إلى مراحل انتقالية أكثر حداثة ومرونة (نصير ٢٠٠٣، ص: ٦)، وذلك من خلال تبني سياسات العولمة، وما فرضته من تحديات عالمية وتغيرات هيكلية مختلفة، وزيادة عمالة المرأة، وهجرة الأسرة بحثًا عن فرص التعليم والعمل. إضافة إلى ذلك، برزت اتجاهات العمالة للتحرك خارج الحدود، وظهور التوجهات الأكثر عالمية، وترسخ مفاهيم المواطنة العالمية، ووضع سياسات من شأنها دعم دولة الرفاهة في الأسرة (مقدم ١٩٩٤، ص: ١٠٦).

ونتيجة لهذه التحولات في أدوار الأسر، أدى العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة للمرأة، ولا سيما في البلدان النامية، إلى أن تصبح شريكة على قدم المساواة مع الرجل داخل الأسرة: أولاً، التحول الديموجرافي السريع الذي أسرع من وتيرة النمو السكاني. ثانيًا، سياسة الدولة بما في ذلك السكان أو سياسات تنظيم الأسرة، والتي أثرت على الخيارات الإنتاجية والإنجابية للمرأة. ثالثًا، عملت السوق الرأسمالية والأيديولوجية البرجوازية المتحررة في انسجام معًا لكسر الثنائيات: الخاص/العام، والذكر/الأنثى. رابعًا، يعتبر انتشار فكرة الحصول على التعليم ودخول المدارس لكل الفئات الاجتماعية من أقوى المحددات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. وهنا، يلاحظ "مايكل مان" أن تطور التعليم يوفر للنساء وضعية اقتصادية أعلى في التصنيف الاقتصادي، كما إنه يتيح دخولها إلى المجال العام. خامسًا: طبيعة عمل الزوجة، خاصة إذا كانت تعمل في القطاع الحديث من الاقتصاد (الحصول على المال النقدي الذي يعتمد على الأعمال غير الزراعية)، تمثل عاملاً مهمًا للعلاقه الزوجية ونسبة الخصوبة للزوجين. ففي مصر وتونس، على سبيل المثال، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة حوالي (١٥٪) في عام ١٩٩٥ (نصير،

١٩٩٣، ص: ٨) وبالتالي لم تشهد نسبة الخصوبة انخفاضًا ملحوظًا مما قد يؤثر على معدلات التنمية بالسلب. سادسًا، ارتفاع سن الزواج، وهذه المسألة قللت من الفروق التقليدية في العمر بين الزوجين. وأخيرًا، ممارسة المواطنة التي تعمل على صياغة دورًا أكبر للإناث في اتخاذ القرارات، خاصة القرارات التي تشعرها بالقلق إزاء صحتها الإنجابية (مقدم ١٩٩٤، ص: ١٣٠-١٣٢).

يمكن التوصل إلى تعددية آراء العلماء فيما يتعلق بتأثير العولمة في الحد من العقبات أمام المرأة المصرية. فالبعض يرى أن العولمة أدت إلى استفادة الشعوب من العناصر الإيجابية المشتركة للهويات العالمية، وليس للفصل بينها. ويذهب "وهبه" أن انخراط البشر في عمليات العولمة لا يعكس أي نوع من التدخل الأجنبي، إلا أن مثل هذا الانخراط عندما يكون متحضرًا، تنصهر فيه مختلف الثقافات في نفس بوتقة التحضر المؤسسي النسقي. ومثل هذه العلاقة التشاركية العالمية لعمليات العولمة يمكن أن تحول التفكير الأحادي الدوجماطيقي إلى آخر أكثر تشاركية وتحضرًا. باختصار، لن يتم تمكين النساء المصريات إذا لم ينخرط المجتمع المصري في عملية العولمة (وهبه، مقابلة شخصية، ١٦ مايو ٢٠١١). ومن وجهة النظر تلك، تعتبر النظرية النسوية استجابة لتهميش المرأة، واستبعادها من قوة العمل وعدم التقدير المناسب لدورها في المنزل، وعدم إضفاء الطابع النوعي على المواطنة. وقد كشفت النزعة النسوية عن الثقافة الذكورية السائدة التي تدعو للنظر إلى صورة المرأة باعتبارها غير كاملة الأهلية كمواطنة Non-Citizen، وساعدت النزعة النسوية في إلقاء الضوء على الكيفية التي تم بها نفي المرأة من مجتمع المواطنين المحايد المجرد (محيي، ٢٠٠٩: ١٣).

من ناحية أخرى، فإن المجتمع المصري في مرحلة انتقالية من التحديث لا تؤهله للتعامل تمامًا مع العولمة كعنصر رئيسي في تحرير المرأة لأنها نجحت في تفكيك التناقضات، وليس في حلها. وعليه، فإن العولمة تخلق الفجوات (بين الأغنياء والفقراء، بين النساء والرجال، بين المادية والاجتماعية) من دون إذابة مثل هذه الفروق والاختلافات. فالنساء من أكثر الفئات المجتمعية تعرضًا للتهميش والاضطهاد في ظل العولمة. وهكذا، فإن التغيرات العالمية قامت بتوسيع مدى العقبات التى تعانى منها النساء بدلاً من وضع

حلول للمشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من هويات المرأة. لذلك، ووفقًا لوجهة النظر هذه، فإن النساء في العالم الثالث هن ضحايا الرؤية الواحدة القائمة على سيطرة الرجل، والتمييز العالمي على أساس الجنس والعولمة والتاريخ (مصطفى، مقابلة شخصية، ٢١مايو ٢٠١١). وعلى مستوى المجتمع المصري، اعتبر الدكتور "علي عبد الرازق جلبي" (٢٠٠٢) أن مشاركة الدولة المصرية في الاقتصاد العالمي من خلال التعاطي مع آليات السوق وتنفيذ برامج الخصخصة قد أدت إلى: خفض نسبة مخصصات الدولة لدعم الخدمات الاجتماعية، اعتبار أن ارتفاع معدل المواليد يشكل عقبة أمام التنمية، ولتشجيع النساء على تبنيهم برامج تنظيم الأسرة (إنهورن ١٩٩٦، شاراد، ٢٠١١: ٤٢٣).

ووفقًا لما ذكر أعلاه، فإن الصور التقليدية للأمومة والأبوة، والتفاعلات الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والضغوط الوظيفية القائمة على النوع الاجتماعي لإجبار الأزواج نحو الوالدية غير المتكافئة، و"أيديولوجية الأمومة المتدفقة" التى تنص على أن الأمهات يتحملن مسئولية حصرية نحو أطفالهن، وأن غيرهن من مقدمي الرعاية بما في ذلك الآباء - هي ثاني أفضل البدائل. ولذلك يجب على الرجال والنساء رفض الاعتقاد في الاختلافات البيولوجية بين قدرة الأمهات والآباء على الرعاية، وأنها تعمل خارج الرعاية المشتركة من أصغر الأطفال الرضع؛ وتقاسم رعاية الرضع فى هذا الدور يعزز معتقداتهم أن كلاً من الرجال والنساء قادرون على الرعاية. وعلى الرغم من ذلك فإن تربية الأطفال مناصفة لا يعني انعكاس الدور. وبدلًا من ذلك، فإن كلاً من الوالدين يتسابق على المهن التقليدية عن طريق السماح للالتزامات العائلية بالتدخل في العمل. وعندما يقوم الأزواج والزوجات بإجراء تعديلات متناظرة، فإنه يتم تجنب دوامة حصول الزوج فقط على وضع مهني حقيقي فى نهاية المطاف.

لذلك، فإن هناك - بالنسبة للنساء - حاجة ملحة لإحداث تغيير، الأمر الذي يتطلب ما يلي: أولاً: اعتماد نهج يمكن أن يتعامل مع تنوع الخبرات والتفاعلات التي هي جزء من الحياة اليومية. ثانيًا: الدعوة الواضحة بشأن قضايا المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في كل مستوى كأخلاقيات المشاركة التنموية والشئون الجندرية والتنمية في ظل تطبيق المساواة

في النوع الاجتماعي، والتى هى في نهاية المطاف تنم عن تحدي وتغيير علاقات القوة التي تخضع للنساء. ثالثًا: ضرورة تطبيق الاستراتيجيات والتكتيكات لاستخدام تأثيرات الفروق في القوة التي تمكن المرأة من التعرف على واستخدام هذه القوة (كورنوال ٢٠٠٣، ص: ١٣٣٨). وذكر"محمد محيي" (٢٠٠٩) في هذا السياق: أن استنباط بعد النوع الاجتماعي في المواطنة أو "المواطنة القائمة على النوع الاجتماعي" يعد ضرورة، كما يجب أن تغرس في مشروع المواطنة المتمايزة (محيى، ٢٠٠٩: ١٤-١٥). وإذا كانت المواطنة تهدف إلى أن تتضمن الأقليات، فمن الضروري أن تشمل جميع أشكال الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمع بطريقة متوازنة. لذلك، يجب أن تركز على قضايا المرأة، والمجموعات العرقية، والفئات المهمشة ... إلخ.

المحور الثالث

معوقات حصول المرأة على المواطنة الكاملة

(الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية)

رغم أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على وصول المرأة إلى كافة المجالات المشروعة، وهي: الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنها تتضافر وتترابط وتؤدي إما إلى إعاقة طرق المرأة للتقدم، وإما إلى تمهيده للوصول إلى السلطة. إن القيود الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المفروضة على النساء لا تتضمن أصواتًا من الموضوعات التنموية، ولا سيما النساء الفقيرات من دول العالم الثالث. والسؤال هنا: إلى أي مدى سيتجاوز تطبيق مبدأ المواطنة مختلف العقبات التي تعترض المرأة، وإعطاء صوت للمرأة المصرية التى لا صوت لها؟ (وود، ٢٠٠١، ص: ٤٢٩-٤٣٠).

ثمة علاقة إيجابية بين المرأة والتحديث تقوم على أساس التمييز بين التقليدية والحداثة، ويرى "توماس فريدمان" في نقده لنظرية "ليرنر" أن حل معضلة التقليدية والحداثة لا تأتي من خلال تبني العالم العربي للنموذج الغربي للحداثة (المدينة مقابل القرية/ الطموح مقابل الاستسلام/ القبيلة مقابل الدولة/ النقود مقابل الأرض)، حيث يشير إلى أهمية وجود هوية للأفراد، وإلى ضرورة تمسك الأفراد بهويتهم التي عبر عنها "فريدمان" بشجرة الزيتون

رمز ارتباط الإنسان في منطقة الشرق الأوسط بالقبيلة أو بالأمة أو بالدين أو بالدولة، وهو الأمر الذي لا يعيق إمكانية أخذه بكل أسباب التقدم والحداثة (توماس فريدمان، ٢٠٠٠، ص: ٣١-٣٢).

فما حدث في المجتمع المصري يمثل غياب الاتفاق العام على ما يمكن تطبيقه كمبادئ للتحديث داخل المجتمع المصري. وعدم وجود مثل هذا الاتفاق نتج عنه نزع فتيل الثنائية الثقافية بين "الأصالة والمعاصرة" (مصطفى. إتش، ٢٠٠٥). ومن ناحية أخرى، وعلى ضوء تحليل تطور المسارات البشرية في التاريخ، يمكن ملاحظة أن مثل هذه المسارات تعكس شكلاً آخر من أشكال الثنائية لخدمة الأفكار التي تدعم الهيمنة الذكورية، وأن المجتمع الدولي يتجاهل المحرمات الثقافية إذا ما أقرها الرجال، ويسلط الضوء على نفس المحرمات كمرجع رئيسى للثقافة إذا ما اتبعتها النساء (خليفة، مقابلة شخصية ١٥ مايو ٢٠١١) .

أولاً. المعوقات الثقافية . الاجتماعية:

في الأسرة العربية التقليدية، يمثل الوالد شكل السلطة (التقليدي السلطوي)، ومقابل ذلك فإنه يتحمل أعباء ومسئوليات رئيسية تجاه أفراد أسرته. وبهذه الصفة، تم تعيين الأب فى دور المعيل للعائلة، وهذا الدور يضعه على قمة البناء الهرمي لعائلته. ومن ناحية أخرى، تم تعيين الأم في دور ربة المنزل، كما أنها أقرب إلى الأطفال وتمارس السلطة عليهم، على الرغم من أنها في بعض الأحيان قد تستخدم الأب لتهديدهم. أيضًا، قد يفسر بعض العلماء أن نظام الأمومة يقف جنبًا إلى جنب مع النظام الأبوي في الأسرة العربية (نصير، ١٩٩٣، ص :٥). ورغم أن كل هذه التغييرات المتعلقة بأوضاع المرأة يمكن أن تدفع لتمكينها لتصبح شريكًا على قدم المساواة مع الرجل داخل الأسرة، فإن هناك إجماعًا من معظم العلماء على أن النساء في الدول العربية، بما فيها شمال أفريقيا، لا تزال تعاني أوضاعًا متدنية. وهذه الأوضاع تنبع من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي، على سبيل المثال في مصر، عانت المرأة من عواقب أكثر سلبية نتيجة السياسات المختلفة الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية الأخرى لصالح العولمة. إلى جانب ذلك، تم دفع النساء العاملات أكثر في

القطاع غير الرسمي، والتي لا تشملها برامج الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والمزايا الإضافية الأخرى. وبالتأكيد، فإن الانضمام إلى القطاع غير الرسمي يدلل على العودة إلى دور الأسرة، وفي هذه الحالة يتوقع من المرأة أن تتحمل مسئوليات أكبر فى الأسرة. في ظل هذه الظروف السيئة، يلاحظ بوضوح، في الوقت الحاضر، ظهور الخطابات المحافظة التي لا تشجع المرأة على المساهمة في منظمات المجتمع المدني، ودفع دورها المحلي إلى الأمام (المكاوى ، ١٩٩٩).

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فقد عانت المرأة المصرية نقصًا في الثقة في قدراتهن. كما تشير بعض استطلاعات الرأي إلى أن الرجال مؤهلون للقيام بمهمات العمل السياسي لأنهم يستطيعون التعبير عن أنفسهم بشكل أفضل، ولديهم القدرة على التحرر من القيود الاجتماعية، وبالتالي لديهم حرية أفضل فى الحركة. ويدعم هذه القناعة ارتفاع معدلات الأمية بين النساء، ولاسيما في المناطق الريفية، وسيطرة العادات والتقاليد التي عمدت إلى تضخيم دور الرجل وتقليص دور المرأة على أساس مفهوم "العار" و "الفضيحة" (أبو النجا، مقابلة شخصية، ١٥ مايو ٢٠١١). كذلك فإن المؤسسات التعليمية لا ترسخ قيم المساواة بين الذكور والإناث على أساس المساواة بين الجنسين، وإنما ترسخ فكرة أسبقية الرجل والهيمنة الذكورية. وهكذا، فإن فكرة أن الرجال لديهم القدرة على الاضطلاع بمهام صعبة مقارنة بالنساء يرسخ لدى النساء أن لديهم حدودًا معينة لا ينبغي تجاوزها (مصطفى، ٢٠٠٥). ويؤدي انعدام مثل هذه الثقة إلى تعزيز النظرة السلبية من الرجال تجاه النساء، والنساء تجاه أنفسهن وتجاه أدوارهن، خاصة في مجال المشاركة في الحياة العامة وفي السياسة.

وفيما يتعلق بالعالم الثالث، فقد عانت النساء من الاضطهاد الثقافي الذي منعهن من تحقيق أنفسهن كبشر بطريقة مناسبة، وحتى الدراسات التنموية في العالم الثالث لا تسلط الضوء على أهمية الاستجابة لخبرات مختلفة من النساء والاستماع إلى الأصوات التى كانت صامتة فيما قبل . وفي هذا الصدد، يؤكد "مصطفى" أن الإشكالية الحقيقية في المجتمع المصري، باعتباره جزءًا من الدول العربية، تنبع من حقيقة أننا نواجه نوعين من الثقافات يحرضان ضد بعضهما البعض. يستند النوع الأول على روح المساواة والحرية والديمقراطية

والعقلانية وحقوق المرأة، وينخرط في مجال التفاعل الحيوي مع المساندة العالمية في مجال حقوق الإنسان، من بين حقوق أخرى. والنوع الآخر من الثقافة هو السلطة الأبوية، حيث يتم اتخاذ القرارات من أعلى من قبل الرجال الذين لديهم الشرعية فقط كما أورثتها التقاليد، وأنها فى العموم ثقافة مقاومة لأي إصلاح أو تحديث بشكل عام (مصطفى، ٢٠٠٥).

وقد ذكر "سيمون دي بوفوار" أن "المرأة هي نتاج الخبرات المكتسبة، وليست نتاج الفطرة"، حيث ينظر إلى العلاقات بين الجنسين من منظور النوع الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية؛ وهذا النوع لا يرتبط بالمرأة فقط، ولكن بالرجال أيضًا، والعلاقات الاجتماعية بينهما، فجميع الخطط تكون موجهة لتغيير العلاقات بين الجنسين المبنية على النوع الاجتماعي، فيجب عليها التركيز على تغيير الرجال أيضًا، وليس مجرد تغيير النساء.

وتطبيقًا على الحالة المصرية، فإن هناك العديد من العقبات الثقافية التي تواجه المرأة المصرية **كما يلي:**

. عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم على هيمنة الرجل على المرأة، والنظر للمرأة باعتبارها مخلوقات بيولوجية، وليست كائنات اجتماعية.

. التفسير الخاطئ للدين الإسلامي، والذى يثبت تفوق الرجل على المرأة.

. النظام التعليمي المصري الذي يفرق بين المرأة والرجل في المناهج الدراسية، والفصل بين البنين والبنات في بعض الأحيان في المدارس التعليمية.

. دور وسائل الإعلام التي تركز على الأبعاد الجسدية البيولوجية للمرأة، وإغفال الجوانب الاجتماعية والسياسية التي تدعم إلى حد كبير التمييز بين الرجال والنساء (صفوت، مقابلة شخصية، ١٩ مايو ٢٠١١).

وفي الغالب، طالما كانت العلاقات بين الجنسين هي أساسًا علاقات اجتماعية، فينبغي أن تتغير مثل هذه العلاقات بمرور الوقت في أي مجتمع. فهم يؤثروا ويتأثروا بأنواع أخرى من العلاقات الاجتماعية، مثل: الطبقة، والعلاقات العرقية، والعلاقات الثقافية والدينية، وغيرها.. والعمليات الاجتماعية، مثل: التحضر، والتصنيع، وكذلك تشكيل الدولة. ويمكن الاستنتاج أنه في إطار ثورة ٢٥ يناير المصرية، يمكن أن يتغير الخطاب القائم على النوع

الاجتماعي في المجتمع وفقًا لمحاولات جادة لإنتاج وإعادة تشكيل الدولة المصرية والتي يمكن من خلالها إعادة تصميم العلاقات الاجتماعية والثقافية، والأوضاع بين الرجال والنساء بطريقة إيجابية (هاردينج، ص ١١٣).

وتطبيقًا على المجتمع المصري، ادعت "هاردنج" أن معضلة تحرير النساء ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحرير المجتمع كله، وخاصة الرجال المصريين، حيث إنهم مقهورون اقتصاديًا وسياسيًا. وعندما يتعرض الرجال المصريون لمثل هذه الضغوط وهذا الإهمال، فإنهم يفرغون ذلك على النساء، الكيان الهش للمجتمع من وجهة نظرهم. وبعبارة أخرى، نتيجة للضغوط المجتمعية المختلفة التي تمارس على الرجال، عانت النساء من الضغوط ليس فقط المجتمعية والثقافية، ولكن أيضًا الرجولية منها نتيجة الأعباء الاقتصادية الثقيلة على كاهلهن (خليفة، مقابلة شخصية، ١٥ مايو ٢٠١١).

ثانيًا . المعوقات الاقتصادية:

ألقى الميراث الثقافي، الذي يعلي من الهيمنة الذكورية قياسًا بالمرأة، بظلاله سلبًا على مجمل أوضاع النساء المصريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة في الريف، بين نساء المناطق الفقيرة والعشوائية في الحضر، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان في مصر، والتي تشكل نصف سكان المجتمع، تندرج تحت بند "المواطنة المنقوصة" (عبيد ٢٠٠٦ : ص ص ٢٧-٢٩). ولقد عانت المرأة المصرية من عواقب أكثر سلبية نتيجة مختلف السياسات الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى لصالح العولمة. إلى جانب ذلك، تم دفع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، والتي لا تشملها برامج الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والمزايا الإضافية الأخرى. وبالتأكيد فإن الانضمام إلى القطاع غير الرسمي يشير إلى العودة إلى دور الأسرة. وفي هذه الحالة، يتوقع من المرأة أن تتحمل مسؤوليات أكبر داخل الأسرة.

ومنذ قرن واحد، كانت المشاركة السياسية للمرأة المصرية تظهر بشكل واضح، من منتصف١٩٥٠ إلى منتصف ١٩٦٠، وكانت هناك مشاركة سياسية ملحوظة. ومع ذلك ونتيجة سياسة "الباب المفتوح" في عام ١٩٧٠، والتى تضمنت تقويض بنية المجتمع

المصري، والتركيز على الجانب المادي بدلاً من المهارات المكتسبة والمؤهلات، فإن نسبة المشاركة السياسية للمرأة انخفضت إلى أدنى معدلاتها.

على سبيل المثال، من خلال تطبيق سياسة الخصخصة فقد تقلص دور الدولة في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين المصريين على جميع المستويات وفي مختلف المجالات. وفي ظل الانخفاض في المستويات الاقتصادية والتعليمية والتوعوية، فقد انخفضت معدلات انضمام النساء في قوة العمل. ووفقًا لـ"فيندو فيرما"، فهناك علاقة أساسية بين المشاركة في القوة العاملة وبين وضع المرأة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة المصرية تعاني من عدم المساواة لأنه من الصعب تحليل دورها في الأسرة/ فى المجال الإنجابي، ويمكِّن مثل هذا التحليل من المساعدة على فهم وضع المرأة في الاقتصاد (فيرما، ٢٠٠٤).

أيضًا، تعكس معظم الخطط والإجراءات التنموية المزيد من التبعية للنساء في ظل قصور التعريف التنموي من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي، دون النظر إلى عملية إعادة توزيع الموارد، وكذلك قصور التعريف الخاص بتقسيم العمل من خلال ربط المساواة بالوضعية الاجتماعية للنساء، دون النظر إلى الأبعاد ذات الصلة بالظلم الناتج عن النوع الاجتماعي والوضعية الثقافية للمرأة في المجتمع (فيرما ٢٠٠٤).

ثالثًا. العقبات السياسية:

ثمة علاقة دينامية بين المواطنة والمشاركة والمحاسبية كعناصر أساسية من شأنها تشكيل أساس عجلة الحكم والعمل على تكاملية الأداء، وهذه العلاقة الدينامية أساسية ليس فقط لمؤسسات الدولة، ولكن أيضًا عناصر فارقة في تحديد وضعية المرأة داخل مجتمعها (الجلبي، ٢٠٠٩؛ تاندون أر ٢٠٠٠: ص ص ٣-٧).

ومن جانبه، يربط "كورنوول" بين مصطلحي التمكين والمشاركة، وخاصة الأبعاد المكانية لاستخدام وتعريف مصطلح "التمكين"، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحديد وضع مشاركة المرأة في مجال التنمية. ومن ثم، فإن التمكين يرتبط بتحقيق الأهداف التنموية من خلال التأكيد على الذات، ومنح المزيد من الفرص؛ بناء واكتشاف القدرات، والدعوة للمشاركة الفاعلة.

ووفقًا لـ"هاردينج"، ولصالح الرجال، يتسم القرار الأخلاقي بالانحياز، حيث إن هناك قرارات معينة من قرارات المرأة تستند بالأساس إلى كونها أمًا ومقدمة رعاية، كما تتسع هذه القرارات لتشمل الرجال من خلال صنع القرار باعتبارهم مديرين، وإداريين، وساسة، وهي عملية صنع القرار للمرأة التي تم استبعادها. وهكذا، فإن أهمية "استنباط العلوم الاجتماعية من القواعد الاجتماعية" جاءت نتيجة تمفصل القضايا ذات الصلة بالرجال كفئات اجتماعية مهيمنة تشكل محورًا أساسيًا فى الأطر المفاهيمية فى مشاريع العلماء (هاردينغ، ص ١١٦:).

ولا يقتصر التمثيل الضعيف للنساء في الحياة السياسية ليس فقط على التشريع أو المشاركة في الانتخابات العامة، وإنما شمل كذلك التواجد الكامل للمرأة في الحياة السياسية بشكل عام، خاصة في الأحزاب، ومع ذلك كانت مساهمة المرأة في أنشطة الأحزاب السياسية محدودة للغاية، رغم أن البرامج السياسية لجميع الأحزاب تدعم الحاجة إلى وجود المناخ الملائم لمساعدة النساء على ممارسة حقوقهن وواجباتهن. ومع ذلك، لا تزال معظم الأحزاب تعمل . في الواقع . ضد هذه المقترحات، كونها لا تضمن النساء في المحتوى الوارد في برامجها عبارة من خلال عدم الإشارة إلى دور المرأة في شعاراتها (مصطفى ، ه ٢٠٠٥).

على سبيل المثال، شكل حزب الوفد (٢%) فقط من إجمالي عدد الأعضاء من النساء، وحزب التجمع اليساري (الحزب الوطني التقدمي الوحدوي)، وفقًا لبرنامج الحزب، خصص عشرة مقاعد في لجنته المركزية للنساء، وفي الممارسة العملية، ظهر أن هناك أربع نساء فقط في اللجنة. وكان من الطبيعي ألا يضم الحزب الإسلامي السلفي مثل حزب العمل (الذي تم تجميد أنشطته ويتم حاليًا تجديدها بعد ثورة ٢٥ يناير) أكثر من امرأتين ممثلتين في اللجنة العليا للحزب. وتقدم الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب دلالة واضحة على هذه المشكلة، فمن بين ١٠٩ من المرشحات من نساء الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) يضع فقط ١١ من أصل رصيد المجلس و الذى يبلغ ٤٤٤ مرشحًا، وهذا يمثل فقط (٢.٤٨٪) من المجموع.

وتذهب وجهات نظر أخرى أبعد من ذلك من خلال الزعم بأن الحكومة المصرية نحت إلى تفعيل مصالحها السياسية المستدامة من جهة، وأعاقت المرأة المصرية من تحقيق التمكين السياسي من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، يتساءل "وهبه" عن مدى شرعية الإقرار بنظام الكوتة للنساء، والذي قام مجلس الشعب المصري بتمريره. وللتمكين الحقيقي للمرأة في الحياة السياسية، فمن الأفضل لهذا المجلس تأمين كافة الوسائل من أجل ترشيح النساء أنفسهن في البرلمان المصري. لذا، يبرز سؤال مفاده: لماذا يميل مجلس الشعب المصري إلى التصديق على نظام الكوتة النسائية بدلاً من تمكين النساء أنفسهن؟ ويستكمل "وهبة" أن مجلس الشعب يمكنه تطبيق نظام الكوتة وأن تخضع تعيينات المرأة في البرلمان لآراء الحكومة، ويمكن أن تولد القناعة بأنه من مصلحة الرجال منح النساء هذه الامتيازات السياسية. كل هذه الضغوط يمكن أن تؤدي بالنساء ، إلى حد كبير، إلى المزيد من الخضوع والسلبية. ويمكن ملاحظة أن هناك علاقة سلبية ليس فقط بين النظام السياسي السابق قبل ٢٥ يناير والتنوير النسائي، ولكن أيضًا بين تطبيق نظام الكوتة وتمكين المرأة الحقيقي (وهبه، مقابلة شخصية، ١٦ مايو ٢٠١١). وبخصوص النظام السياسي في ظل الإخوان، فقد كان فكر جماعة "الإخوان المسلمين" ومؤيديهم من التيارات الدينية الأخرى هو التركيز على تهميش دور المرأة، والعودة إلى أدوارهن التقليدية التى تقتصر فقط على رعاية الأسرة والزوج والأطفال.

وإجمالًا لما سبق، فإن معظم أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم أكدوا وجود رغبة متعمدة من النظام السياسي المصري في عزل جميع المواطنين، سواء كانوا من الرجال أو من النساء، ومنعهم من المشاركة السياسية. ومن خلال تخصيص مقاعد محجوزة لعدد (٦٤) سيدة في عام ٢٠١٠، هدف النظام السياسي إلى محاولة زائفة لإقناع نفسه، وشعبه، والمجتمع الدولي أنه يشجع المشاركة السياسية على جميع المستويات وبجميع الوسائل. يمكن القول بأنه لا مواطنة حقيقية بدون ديمقراطية حقيقية، وتعني المواطنة الديمقراطية مشاركة الجميع – دون تمييز– في جميع مصادر القوة الاجتماعية من رأس مال وسلطة ومعارف، وعليه فإن كل حديث عن المشاركة دون تحديد ماهياتها وموضوعاتها وآلياتها لهو من قبيل اللهو الفارغ.

المحور الرابع

النتائج والتوصيات الرئيسية

أولاً. النتائج:

١- في معرض تحليل العلاقة بين الحقوق ومجالات المواطنة، ركز المستجيبون على الربط بين أهمية تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية والسياسية من ناحية، وبين التركيز على المجال السياسي القانوني ٣٤٣ بنسبة (٤٦.٦%) من العينة من ناحية أخرى. بينما بلغ عدد المستجيبين الذين ربطوا بين أهمية تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية والسياسية من ناحية وبين مجال توفير الخدمات من ناحية أخرى ١٤٢ بنسبة (١٩.٣%).

ويلاحظ أن أكثر المستجيبين المؤيدين لتفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية هم الذين قاموا بربطها بمجال التنمية ووصلوا إلى ٥٦ بنسبة (٤١.٨%) من جملة المؤيدين لتفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية في المجالات الثلاثة (الخدمات- التنمية- السياسية القانونية). كما أن أكثر المستجيبين المؤيدين لتفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية هم الذين قاموا بربطها بمجال توفير الخدمات ووصلوا إلى ٤٦ بنسبة (٤٠.٤%) من جملة المؤيدين لتفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية في المجالات الثلاثة سابقة الذكر (جدول ١،٢).

وتبدو هذه النتائج منطقية حيث إن من ركز على الحق في تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية قام بربطها بأهمية التركيز على مجال التنمية، لا سيما في ظل تقلص دور القطاع العام كقطاع أساسي للنساء في التشغيل، مما أدى إلى تعرضهن للبطالة والالتجاء إلى الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمي وخاصة في القطاع الزراعي (National Council for Women and World Bank Gender Assessment, 2003)، والذي لا تتقاضى عليه أجرًا، وضعف إنتاجية النساء إلى انخفاض مستوى التعليم ونقص المعلومات وعدم تملك أصول لضمان القروض (UN Millennium Project, 2005). كما أن المستجيبين الذين ركزوا على الحق في تفعيل

المساواة في ممارسة الحقوق السياسية قام بربطها بأهمية التركيز على مجال توفير الخدمات والقابلية للتصويت والترشح في الانتخابات، وإصدار بطاقات الهوية الشخصية حتى يكون للنساء كيانات قانونية تؤهلهن للتصويت في الانتخابات. إلا أن غالبية النسبة التي أكدت تفعيل المساواة في الحقوق الاقتصادية والسياسية ربطتها بالمجال السياسي القانوني، حيث ينبغي تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة، وأن تشارك المرأة مع الرجل في سن وصياغة القوانين الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان وحدود علاقة الدولة والفرد بمؤسسات المجتمع المدني.

٢- عن مدى الرضا عن تعيين المرأة في منصب مساعد النائب العام، يلاحظ أن ٣٣٣ فردًا من أفراد العينة من مجمل ٩٨٩ فردًا بنسبة ٣٣.٤% قد شعروا بالغضب تجاه تعيين المرأة في هذا المنصب، وذلك مقابل تأييد ٦٥٦ فردًا بنسبة ٦٦.٦% لتعيين المرأة في هذا المنصب. وعلى المستوى الفعلي، تجاوز عدد الرافضين لتعيين المرأة في المنصب نصف العينة بنسبة (٥٤.١%) بواقع ٥٣٥ مفردة من العينة، أما المؤيدون لحصول المرأة على هذه الوظيفة فبلغت نسبتهم (٤٥.٩%) بواقع ٤٥٤ مفردة من إجمالي العينة.

اللافت للانتباه أن (٤٢.١%) ممن يشعرون بالرضا بشأن تعيين المرأة لمنصب مساعد النائب العام لم يوافقوا على شغلها لهذا المنصب في مقابل (٥٧.٩%) بواقع ٣٨٠ مفردة أيدوا اعتلاءها هذا المنصب. وتجدر الإشارة إلى أن (٢٢.٢%) من أفراد العينة ممن يشعرون بالغضب حيال وصول المرأة لهذا المنصب وافقوا على تعيينها كمساعد للنائب العام في مقابل (٧٧.٨%) رفضوا شغلها هذا المنصب(الجدول ٣،٤).

٣- على مستوى الدول العربية، وفي معرض الحديث عن مشروعية تولي المرأة المناصب القيادية، يلاحظ أنه لا توجد إلا امرأة واحدة تقلدت منصب نائب الرئيس، وهي الدكتورة "نجاح العطار" وزيرة الثقافة السورية السابقة بموجب مرسوم رئاسي (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦). ومن المفترض أن تمثل الزيادة في عدد الوزيرات، من ١١ من أصل ٦٠٠ وزير عربي في يناير عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣ من أصل ٤٩٩ وزيرًا في أكتوبر ٢٠٠٥، أكبر دليل على التوجه المقصود لمنح المرأة دورًا أكبر في صنع القرار وفي التخطيط للموارد والاشتراك في إدارتها وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، ومحاولة تضييق الفجوة

بينهما، وتوسيع الفرص المتاحة لهن، والتغلب على المعوقات التي تعترض مساهمتهن مع الرجل في التنمية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦). وعلى مستوى المجتمع المصري، تم تعيين أول وزيرة لها عام ١٩٦٢، أي بعد عشر سنوات من ثورة يوليو ١٩٥٢، وهي: "د. حكمت أبو زيد" (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦).

وعلى المستوى الميداني، وفيما يتعلق بأسباب رفض تعيين النساء في منصب مساعد المدعي العام، أرجع أكثر من نصف العينة، وتحديدًا نسبة (٥٢.٦%) السبب في ذلك إلى صعوبة نوعية العمل للمرأة، حيث إن المرأة لا بد أن تنخرط في الوظائف التقليدية كي تكون أكثر ملاءمة لطبيعتها البيولوجية، وكي يتسنى لها القيام بأدوارها الأخرى داخل المنزل. كذلك أرجع (٢٦.٥%) من أفراد العينة سبب رفضهم لاضطلاع المرأة بهذا الدور إلى مسئولية المرأة كأم. وبشكل أكثر تفصيليًا، بلغت نسبة الغاضبين من اعتلاء المرأة لهذا المنصب بسبب صعوبة العمل للمرأة (٤٩.٨%) بواقع ١٢٦ مفردة من مجمل ٢٥٣ مفردة، في مقابل (٥٥.١%) من المؤيدين لعمل المرأة كمساعد النائب العام لنفس السبب بواقع ١٥٢ مفردة من جملة ٢٧٦ مفردة. وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الغاضبين من شغل المرأة لهذا المنصب بسبب مسئولية المرأة كأم (٣١.٢%) بواقع ٧٩ مفردة ٢٥٣ مفردة، في مقابل (٢٢.١%) من المؤيدين لتعيين المرأة في منصب المساعد للنائب العام لنفس السبب بواقع ٦١ مفردة من مجمل ٢٧٦ مفردة (جدول ٥،٦).

٤- على الرغم من أن الخطاب الرسمي المصري يعبر عن اهتمام بالغ بوضعية المرأة، ومشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومراكز صنع القرار، يكشف الواقع الفعلي عن صعوبات تواجهها المرأة من قبل الدولة والمجتمع. وتؤكد النتائج الإحصائية لجدول (٧) حقيقة مفادها: أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية، المؤسس على مفاهيم خاطئة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع، حيث إن النظام الاجتماعي هو الذي يميز بين الرجل والمرأة لصالح الأول، ويشير إلى تباين الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات النوعية، وليست نتاجًا لفوارق بيولوجية، وهو ما يعكس أهمية الثقافة التقليدية السائدة والقيم والممارسات الاجتماعية (التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤ تمكين

المرأة، ٢٠٠٥). وعليه، فإن ضآلة العائد التنموي الفعلي للنوع الاجتماعي لا تعود فحسب إلى مشكلات معبرة عن قصور وخلل في قدرات وإمكانات المرأة ذاتها، ولكن بالأساس إلى طبيعة ومشكلات وقيود المحيط الاجتماعي– الاقتصادي والسياسي الذي توجد فيه.

تجدر الإشارة إلى المبحوثين ركزوا على أن مكمن الصعوبة الحقيقية التي تواجهها المرأة يتمثل في: تخفيض قيمة وضع المرأة بالمقارنة مع المرأة، إذ بلغت نسبة المبحوثين ٣٨٠ مفردة بنسبة (٣٨.٨%) من مجمل ٩٨٠ مبحوثًا. في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الصعوبة الخاصة بالإعدادات الاقتصادية السلبية (٦.٨%) بواقع ٦٧ مفردة. فعلى مستوى كافة المجالات المتعلقة بالتنمية، وتوفير الخدمات، والوضعية السياسية والقانونية على الترتيب، يلاحظ أن أكثر الصعوبات تكمن في: تخفيض قيمة وضع المرأة بالمقارنة مع الرجل بنسبة (٣٣.٩%) بواقع ١١٨ مفردة من مجمل ٣٤٨ مفردة في مجال التنمية، ونسبة (٤٦%) بواقع ١١٠ مفردات من مجمل ٢٣٩ مفردة في مجال تقديم الخدمات، ونسبة (٣٨.٧%) بواقع ١٥٢ مفردة من مجمل ٣٩٣ مفردة في المجال السياسي– القانوني. وبلغت استجابات العينة أقل نسب في صعوبة الإعدادات الاقتصادية السلبية، حيث لم تتجاوز في مجال التنمية (٣.٤%) بواقع ١٢ مفردة من مجمل ٣٤٨ مفردة، بينما انخفضت النسبة في المجال السياسي القانوني لتصل إلى (٧.٤%) بواقع ٢٩ مفردة من مجمل ٣٩٣ مفردة. أما المجال الخاص بتوفير الخدمات، فتمثل أقل الصعوبات من وجهة نظر المبحوثين في سوء فهم العقيدة بنسبة (٦.٣%) بواقع ١٥ مفردة من مجمل ٢٣٩ مفردة، تلاه صعوبة الإعدادات الاقتصادية السلبية للمرأة بنسبة (١٠.٩%) بواقع ٢٦ مفردة من مجمل ٢٣٩ مفردة (جدول ٧،٨).

٥- يلاحظ الارتباط الإيجابي بين ملامح عدم حصول المرأة على المكاسب وبين المجال السياسي القانوني مقارنة بمجالي التنمية وتوفير الخدمات. ففي عرض أهم ملامح عدم حصول المرأة على مكاسب، تركز عدد المبحوثين في ملمح تهميشها في الحياة السياسية والأنشطة العامة بواقع ١٥٤ مفردة من مجمل ٤٥٩ بنسبة (٣٣.٥%) من إجمالي العينة. وركزت نسبة (٣٤.٤%) منهم على تهميش المرأة في الحياة السياسية والأنشطة العامة في مجال توفير الخدمات بواقع ٥٣ مفردة.

وفي المرتبة الثانية جاء ملمح ضعف دور المرأة في عملية صنع القرار، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين اختاروا هذا الملمح ٨٩ من مجمل ٤٥٩ مفردة بنسبة (١٩.٤%). وركز أكثر من نصف العينة بنسبة (٥٢.٨%) على الارتباط بين ضعف دور المرأة في عملية صنع القرار وبين المجال السياسي القانوني بواقع ٤٧ مفردة. وجاء ملمح فرض الأفكار الدينية المتطرفة التي تقلل من دور المرأة في المرتبة الثالثة بواقع ٨٢ مفردة من إجمالي ٤٥٩ بنسبة (١٧.٩%). وأكد (٤٣.٩%) من العينة على مجال التنمية للحيلولة دون فرض أفكار دينية متطرفة تحد من شأن المرأة.

أعقب ذلك ملمح استبعاد المرأة من لجنة الحكماء لتعديل الدستور بواقع ٦٠ مفردة من إجمالي ٤٥٩ مفردة بنسبة (١٣%). وركز (٥٠%) من العينة على تدني وضعية المرأة في مجال التنمية والذي أدى إلى مثل هذا الاستبعاد بواقع ٣٠ مفردة.

وتلا ذلك ملمح تجاهل المرأة في البرلمان بعدد ٥٠ مفردة من إجمالي ٤٥٩ بنسبة (١٠.٩%)، وركز (٣٦%) من العينة على عدم توفير الخدمات التي أدت إلى تجاهل المرأة في البرلمان.

وأخيرًا، ملمح إلغاء كوتة المرأة بعدد ٢٤ مفردة من مجمل ٤٥٩ مفردة بنسبة (٥.٢%). وركز (٥٤.٢%) من العينة على ارتباط كوتة المرأة بالمجال السياسي القانوني (جدول ١١،١٢). وترى أمينة النقاش "نائب رئيس حزب التجمع" أن أهم مزايا الربيع العربي هي عودة المواطنين للمشاركة السياسية والانتخاب وإبراز رأيهم في ضرورة اعتلاء النساء للمناصب الهامة. كما ذكرت أن وصول النساء للمناصب القيادية من خلال الانتخاب نتيجة طبيعية للدور اللاتي قمن به في ثورة ٢٥ يناير، وما تلاها من تظاهرات في ٣٠ يونيو.

وتعتقد "داليا زخاري" أن تعيين النساء في المناصب لتحقيق المساواة فيما يطلق عليه الجندر (تحقيق التوازن النوع الاجتماعي)، أمر غير مقبول لأنه تمثيل شكلي لإظهار تواجد النساء ولا يعكس مشاركتهن الحقيقية . وأكدت أن المرحلة المقبلة تعبر عن التطوير الذي حدث في نظرة المجتمع للنساء، وتحول الأمر من مجرد تعيينهن في مجلسي الشعب والشورى إلى اختيارهن بإرادة المواطنين.

).(http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=9557

٦- وأخيرًا، باستعراض آراء المستجيبين حول مجالات تحقيق المواطنة للمرأة، فإن معظم أفراد العينة أكدوا على ضرورة تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية والسياسية معًا.

ففي عرض أهم مجالات تحقيق المواطنة للمرأة، ركز المبحوثون على مجال وصول المرأة للمناصب السياسية بواقع ١٨٣ مفردة من مجمل ٥٢٤ بنسبة (٣٤.٩%) من إجمالي العينة. وركز أكثر من نصف العينة بنسبة (٥٩.٦%) منهم على ربط وصول المرأة للمناصب القيادية بالمجال السياسي القانوني بواقع ١٠٩ مفردات.

وفي المرتبة الثانية جاء مجال السعي إلى المزيد من المشاركة النسائية في العملية الانتخابية، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين اختاروا هذا الملمح ١٥٢ من مجمل ٥٢٤ مفردة بنسبة (٢٩%). وركزت نسبة (٤٥.٤%) على الارتباط بين المشاركة النسائية الفاعلة في العملية الانتخابية وبين مجال التنمية بواقع ٦٩ مفردة.

وجاء مجال أهلية المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات في المرتبة الثالثة بواقع ١٥٠ مفردة من إجمالي ٥٢٤ بنسبة (٢٨.٦%)، وأكد (٣٧.٣%) من العينة على مجال توفير الخدمات لدعم أحقية تصويت وترشح المرأة في الانتخابات بواقع ٥٦ مفردة. ومما لا شك أن انتخاب المرأة لا تعيينها في أعقاب ثورة ٢٥ يناير أدى إلى اعتلائها العديد من المناصب القيادية، حيث فتح نظام الانتخاب الباب أمام النساء للوصول إلى المناصب القيادية بدلاً من التعيين، خاصة بعد نجاح سيدتين مؤخرا في اعتلاء مواقع قيادية هامة.

واستطاعت الدكتورة "هالة شكر الله" الفوز بمنصب رئيس حزب الدستور بعدد ١٠٨ أصوات من إجمالي أصوات الجمعية العمومية للحزب البالغ عددها ٢٠٣، خلفًا للدكتور "محمد البرادعي" لتكون بهذا أول امرأة تتولى منصب رئيس حزب في مصر، كما وصلت الدكتورة "منى مينا" لمنصب أمين عام نقابة الأطباء بعد معركة انتخابية، كما استطاعت "فاطمة فؤاد" تولي منصب رئيس نقابة العاملين بالضرائب على المبيعات متغلبة على منافسها الوحيد.

).(http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=9557

وفيما يخص الثلاثة نقاط آنفة الذكر، يتضح ضعف ومحدودية المشاركة السياسية للنساء في كل مستويات ومجالات المشاركة كعضوية الأحزاب، أو التصويت في الانتخابات، أو عضوية المجالس التمثيلية، سواء المجالس المحلية أو النيابية. وعانت النساء في مصر من تاريخ طويل من التهميش السياسي، ظهر بوضوح في عهد الرئيس المخلوع "محمد حسنى مبارك"، وكانت أغلب المناصب اللاتي حصلن عليها بالتعيين، سواء في البرلمان أو الوزارات، ولم تتقلد المرأة منصب محافظ أو رئيس جامعة.

فعلى سبيل المثال، شهدت انتخابات مجلس الشعب هبوطًا وصعودًا في نسبة شغل المرأة للمقاعد، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تخصيص مقاعد للمرأة في عام ١٩٧٩ بلغ عددها ٣٥ بنسبة ٩%، وعام ١٩٨٤ بنسبة ٨.٢٥%، ثم تم إلغاء نظام تخصيص مقاعد للمرأة لتنخفض النسبة إلى٢%.

وفيما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية، كانت نسبة النساء ١٠.٠٥% عام ١٩٧٩، وصلت إلى ١.١٨% في انتخابات أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٧ ثم ١.٧٥% في انتخابات ٢٠٠٢. أما انتخابات مجلس الشورى، فقد شهدت ارتفاعًا في نسبة العضوات فيه إلى إجمالي الأعضاء، حيث كانت النسبة في تشكيل أول مجلس عام ١٩٨٠ (٣.٣%)، ثم (٤.٧%) في مجلس ١٩٩٢، و(٥.٦%) في مجلس ١٩٩٨، ثم (٥.٧%) في مجلس ٢٠٠٢ (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥: الحالة المصرية).

وتلا ذلك مجال تعديل القوانين الخاصة بالتمييز ضد النساء بواقع ٢٠ مفردة من إجمالي ٥٢٤ مفردة بنسبة (٣.٨%)، وركز (٧٠%) من العينة على ضرورة تعديل المجال السياسي القانوني، والذي سيؤدي إلى مثل هذا التعديل بواقع ١٤ مفردة. وأخيرًا، مجال تمثيل المرأة في الولاية القضائية بعدد ١٩ مفردة من مجمل ٥٢٤ بنسبة (٣.٦%)، وركز (٧٣.٣%) من العينة على ارتباط تمثيل المرأة في الولاية القضائية بمجال توفير الخدمات (جدول ٩،١٠).

٧- رغم أن كلاً من السياق الثقافي الاجتماعي والنظام السياسي السابق يعيق قدرات المرأة، إلا أنها تمثل نصف القوة البشرية في مصر، فالنظام السياسي الحالي لم يحبط فقط الكفاءات النسائية في العديد من المجالات، ولكن أفقد المرأة أيضًا المكاسب التى حصلت عليها قبل الثورة التي ظهرت بوضوح في الدستور الجديد في حكم "الإخوان المسلمين"، والذى يتحقق منه المصريون الآن. على سبيل المثال، وضعت المادة المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة على أساس المواطنة فى هذا الدستور وفقًا لمبادئ العقيدة الإسلامية. وهكذا، فإن الحقوق المدنية اختلطت مع الصيغة الدينية التي اختلفت في تفسيراتها، وفتحت الباب أمام تلك الصيغة المتطرفة التي تحد من دور المرأة داخل جدران منازلهم لمجرد خدمة أزواجهن وأطفالهن. هذه الرؤية تتناقض مع مبادئ بسيطة من حقوق الإنسان، سواء من خلال التيار الديني الإسلامي الوسطي أو من خلال الوثائق الدولية.

٨- على الرغم من عدم الإقرار بنظام الكوتة في عهد "مبارك"، وظهور توجهات بعد الثورة تؤكد وجود علاقة إيجابية بين إلغاء نظام الكوتة للنساء وتشكيل دستور جديد من شأنه أن يكون أكثر موضوعية وعدالة فى تطوير قدرات المرأة، وتشكيل جوانب جديدة من نقاط القوة، مما يجعلها أكثر قدرة على المشاركة في صنع واتخاذ قراراتها. ومع ذلك، فإن النظام السياسي في عهد "الإخوان" لم يصدق على نظام الكوتة، ولم يقم بتمكين المرأة ومنحها وضعية جديدة في الدستور الجديد كأعضاء فاعلين ومشاركين في المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن بنود ومواد الدستور لا تفعل حقوق العمال والفلاحين والمواطنة الحقيقية للمرأة بوصفها كيانات كبيرة. فالدستور الحالى لا يؤمن على المكاسب التي حصلت عليها المرأة قبل الثورة. وعلى ذلك، أصبحت مواطنة المرأة وحقوقها المشروعة إشكالية غير قابلة للحل.

ثانيًا . التوصيات:

١- لا بد أن يتم تفعيل مجموعة من البنود والتي تم تضمينها في الدستور الجديد:

أ. البيئة التشريعية، وتكوين تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القديمة، والتي بإمكانها التحسين من مشاركة النساء، وانخراطهن في الأحزاب السياسية، وإصلاح العمليات الانتخابية، وهو نتاج توافق من كل شرائح المجتمع وكافة المؤسسات الرسمية وغير

الرسمية حول مبادئه لكي يمثل كل الأطراف، ويحقق الطموحات المبتغاة لكافة الجهات.

ب . فكرة بناء القدرات والحاكمية، فعلى الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية الانخراط لتكوين استراتيجيات داعمة للتغيير وتكوين اتحادات لإعطاء نموذج للحكومات كي تتبعه وكي تسير على أثره. ولكي تحصل هذه الحكومات على المصداقية لا بد أن تتسم بكونها ديمقراطية وممثلة تسعى لبناء عمليات الثقة، وتكوين رأي عام قوي كجهود تحالفية ضاغطة تدعم المسيرة الديمقراطية.

ج . البيئة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، وإصلاح القطاعات الاقتصادية من أجل تمكين المزيد من النساء للانخراط في الأنشطة الإنتاجية، وذلك إضافة إلى تعديل المناهج الدراسية التي من شأنها أن تزيد التوعية بأدوار المرأة، والتعديل الثقافي التدريجي للمواطنة وإتاحة الفرص، وحرية الاختيار والانتخاب.

٢- الحد من صياغة الرجال، دون النساء، القوانين التي تحدد العلاقة بين المواطن والدولة، وهو ما يؤدي إلى إغفال العديد من الاحتياجات والصلاحيات التي ينبغي وضعها للمرأة باعتبارها عضوًا كامل الأهلية في المجتمع، وهو ما لا بد من أخذه في الاعتبار عند صياغة الدستور والقوانين.

ويضع هذا المحور في اعتباره الإعلام ومصادر المعلومات، حيث يلعب الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل عقول الأفراد، إذ يجب أن يعكس الإعلام الحر والمستقل أي خطة إصلاحية، حيث يقوم أصحاب المصالح بعرض رؤاهم وأفكارهم وعلى الأفراد اختيار من يعكس قيمهم ومصالحهم.

٣- تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية على نحو محدد في الدستور الحالي كضرورة حقيقية في المجتمع المصري، فالافتقار إلى مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية على أساس القانون سيؤدي إلى استبعاد المرأة من منظومة العمل الاجتماعي. والمساواة الاجتماعية في المجتمع المصري هي ضرورة حقيقية لدينا، فعدم وجود مثل هذه العدالة يمكن أن يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة، فالمجتمعات المصرية، تحت ثورة ٢٥ يناير

وكعمل اجتماعي مشترك، سوف تنشىء دستورًا جديدًا ينطوي على إعادة بناء جميع المؤسسات المصرية، بما في ذلك المؤسسات السياسية. وهذا التغيير في المؤسسات سينعكس على دور المرأة المصرية، والمواقف، والحالات التى يتصارعون فيها من أجل تفعيل أنفسهن والحصول على حقوقهن غير القابلة للتحقيق، وهذا التقدم الذى يقوم على المساواة لا يحتاج إلى تحديد قواعد خاصة للنساء.

٤- إقرار المواثيق والاتفاقات الدولية، والتي لم تبت فيها الحكومة بعد وتقر بحقوق المرأة والتعليم والأطفال، ومنها اتفاقية سيداوCEDAW والتي أقرت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، وتقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥- إعادة النظر في القضايا النسائية باعتبارها قوى مؤثرة في التحديث والتطور والتنمية، وهو ما يشكل واجبًا لكل امرأة وناشطة مسئولة في كافة المؤسسات أن تستأنف المزيد من الجهود لتعديل بنود الدستور الجديد الذي لا بد أن يمثل كافة الشرائح والطبقات.

٦- مشاركة النساء كجزء من مشاركة المجتمع المصري مرهونة بدور الإعلام ووسائل الاتصال، حيث يمكن ليس فقط أن يحد من تأثير الموروثات والقيم الاجتماعية الثقافية التقليدية المتجذرة في المجتمع التي من شأنها تهميش دور المرأة، ولكن أيضًا يحث على القيام بإصلاحات حقيقية من شأنها الدفع بجهود المرأة إلى الأمام كقوة بشرية لا يمكن الاستهانة بها.

٧- توجيه خطاب ديني معتدل يوجه للمرأة، حيث تكون ثمة مرجعية مقبولة واحدة لكل المسلمين، حتى لا تكون النساء نهبًا لخطاب ديني متشدد يفرض نفسه بالقول والفعل، ويقوض مسيرة المرأة ومسيرتها نحو التحرر والاندماج الفعلي في المجتمع كقوى مشاركة في التغيير، ومشاركة المرأة في الثورة المصرية خير شاهد على الاندماج المجتمعي.

٨- اقترح تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٧-٢٠١٠ ثلاث سياسات رئيسية لتحسين دور المرأة، الأولى: توسيع مجالات الفرص، فمصر لا بد وأن تستثمر في قدرات البشر من خلال تحسين مهاراتهم الأساسية، وإزالة العقبات للبدء في العمل وتمكينهم من المشاركة في الحياة المدنية، وتيسير عملية الحراك الاجتماعي لأعلى. الثانية، تحسين القدرات

النسائية من خلال تطوير المناهج، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات بهدف تمكينهن من أجل إدارة واختيار ما يريدونه وما يحتاجونه. الثالث: إتاحة فرص جديدة من خلال اجتذاب النساء حديثة السن للانخراط في العديد من البرامج مثل برامج إعداد الخريجين وبرامج إعادة التأهيل القائمة على مبادئ المحاسبية. وفي صيغة أخرى، فإن تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٧ اقترح ثلاثة توسعات سياسية لتحسين كل إعدادات الشباب، بما في ذلك النساء. وبالتالي، ينبغي على صانعي ومتخذي السياسات الاجتماعية اعتماد هذه السياسات المتعلقة بالمرأة، والتي تكمن في: توسيع الفرص فقد استثمرت البلدان في قدرات المرأة من خلال تحسين مهاراتهن الأساسية، وتخفيف الحواجز بالنسبة لهن لبدء العمل وتسهيل حركتهن، ومساعدتهن للمشاركة في الحياة المدنية.

٩- تحرير المرأة المصرية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما يلي، أولاً: طبيعة الدستور الجديد الذى سيتم وضعه في ظل الحكومة الانتقالية بعد حكم الإخوان، لأنه يمثل الحيز الذي من خلاله سيتم تنظيم العلاقات والأبعاد الاجتماعية. ثانيًا، أولويات النظام السياسي ورؤيتهم للشرائح الاجتماعية المختلفة. ثالثًا: مدى رؤية النساء لأنفسهن والالتصاق بحقوقهن في المرحلة المقبلة حتى تكون المرأة أكثر إيجابية وتفاعلية في المجتمع.

١٠- ينبغي إعادة النظر فى دور الخطط التنموية في معالجة قضايا المرأة والذى يعتبر النساء "وكلاء" التحديث وقوة لا مفر منها من أجل التغيير، فالتنمية الحقيقية والتحديث والديمقراطية لن تتحقق دون مشاركتها، وهذا يتطلب رفع مستوى مشاركتها وتمثيلها في عملية التغيير على مختلف المستويات، مثل السلطتين التنفيذية والقضائية للحكومة، فضلاً عن الأحزاب السياسية، وهذا يجب أن يؤثر أيضًا على مؤسسات المجتمع المدني. ولهذا فإن بعض النساء شاركن في صنع السياسات، وتوجيه وسائل التثقيف والتعليم المجتمعي وغيرها من المجالات التي تساعد على رؤية عملية التحديث حتى النهاية، ووفقًا لـ"هاردينغ"، لا ينبغي تعريف التنمية بوصفها زيادة في الصادرات، وإنما تشمل تحسين جميع جوانب حياة الإنسان.

١١- تعزيز قدرات المرأة سواء عن طريق المناهج الدراسية المتطورة، أو توصيلها لتكنولوجيا المعلومات لغرض تمكينها لإدارة وتحديد ما يريدون ويحتاجون، مثل هذا التقدم في قدرات المرأة يساعدهم على إدارة الموارد واتخاذ القرار "وكلاء صنع القرار".

١٢- تقديم فرصة ثانية من خلال جذب الشابات للمشاركة في البرامج المختلفة، مما يساعدهن على إعادة إدخال البرامج الرئيسية مثل: برامج معادلة الدراسات العليا، وإعادة تأهيل النساء مع المساءلة (WB، ٢٠٠٧، ١٣-٢٥). إذا ما اتخذت هذه السياسات المنهجية في جميع أنحاء العالم، فكل إعدادات المرأة على جميع المستويات ستكون أفضل، خاصة فيما يتعلق بموقفهم داخل الأسرة كشركاء على قدم المساواة مع الرجل بطريقة سلمية وعقلانية.

١٣- على الرغم من أن الصحافة الشعبية تقدم مساحة واسعة من التعبير، فالعديد من المجلات والصحف المنتشرة على نطاق واسع يميل إلى أن تكون أكثر تحفظًا، ولا سيما في وجهات نظرهم حول العلاقة بين الممارسة الدينية والدولة. ووسائل الإعلام في مصر، على سبيل المثال، يتم التحكم فيها من قبل الحكومة، ووفقًا لذلك ينعكس انتقاد الدولة من تزايد شعبية الدعاة وحلقاتهم الدينية، ومع ذلك، أعتقد أنه رغم أن وسائل الإعلام أصبحت أكثر استقلالاً وتنوعًا في الوقت الحاضر، فإن الخطاب الإسلامي من خلال البرامج المقدمة، خاصة في بعض القنوات الخاصة، سطحي وتقليدي ولا يعكس المبادئ الإسلامية الحقيقية والسلوكيات بطريقة معقولة وحضارية. في هذا المعنى، فإن الإشكالية ليست في وسائل الإعلام الحكومية، أو الخاصة، ولكن في طبيعة الخطاب الإسلامي الذي يجب أن يتم تعديله ومراجعته عبر الإسلاميين المتخصصين والمستنيرين وأساتذة الأزهر، فمن خلال هذه المراجعات والتعديلات، يمكن أن يعكس الخطاب الإسلامي المبادئ الإسلامية الرئيسية والسلوكيات من جهة، والإنجازات الأساسية من الناشطات الإسلاميات من جهة أخرى وفقًا لدراسات وحقائق دقيقة. وبهذا المعنى، فبعض النفعية الإسلامية ستستسلم للبحث عن مصالح مادية، وجعل الدعاية للاتجاهات الدينية التقليدية نحو تهميش المرأة الإسلامية، والتي تؤدي إلى منع الحركة النسائية الإسلامية من المضي قدمًا والاستجابة لاحتياجات المرأة المسلمة وتطلعاتها.

الهوامش

1- تعد هذه الورقة البحثية جزءًا من مشروع بحثي تحت عنوان "الشباب وإشكالية المواطنة على خلفية الأمن القومي". وهذا المشروع البحثي استمر منذ عام ٢٠١٢، والذي قام بتنظيمه جامعة القاهرة، تحت إشراف السيد الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفي، العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

2- شهد القرن العشرين بروز حركات حقوق المرأة في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم الإسلامي. وقد حدث ذلك في سياق عدد من التطورات الاجتماعية السكانية والسياسية والثقافية منها:

- صعود كتلة حرجة من النساء المتعلمات العاملات اللاتي يمتلكن خبرة سياسية وقدرة على التأثير والانتشار.
- مشاركة هؤلاء النساء في الأنشطة الخاصة بعقد الأمم المتحدة للمرأة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في التسعينيات وخاصة المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥.
- صعود الأصولية الإسلامية وقيام الدول الأبوية الجديدة بإجراء مراجعات ذات طابع محافظ لقوانين الأسرة في ثمانينيات القرن العشرين.
- زيادة إتاحة تكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت.

وقد ركزت نظريات المواطنة في عصر العولمة على ازدياد تأثير العوامل عبر القومية، والضغوط التي تمارسها الدول الأخرى أو شبكات الدفاع عن الحقوق العابرة للحدود القومية بحيث تؤثر على الحركات والمطالب والحملات المحلية (كيك وسيكينك Keck and Sikkink ١٩٩٨، موجادام ٢٠٠٥).

٣- ويتعلق التمكين بالمصطلح المكاني بتوسيع المجال من أجل الفعل، والانتقال خارج المناطق المحددة والمجالات المعزولة إلى أخرى أكثر إمكانية لتحقيق التواجد الحقيقي

Wellbeing، وتحقيق الذات Self-Actualization، وهو ما يسمى بالملاءمة المكانية Appropriation of the spatial كنوع من التفسير النسوي للتمكين الذي يسهم في إجادة شغل المجالات القائمة وإيجاد مجالات جديدة، وإعادة النظر في المجالات التي لها مسميات سلبية بادعاء أن التهميش يفوق معدلات الحرمان. وعليه، فإن التمكين هو المجال الأكثر رحابة لمقاومة مثل هذا التهميش.

المـــــــراجع

. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، مصر. (٢٠٠٥). تقرير التنمية البشرية اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد.

. البنك الدولي . (٢٠٠٧). التنمية والجيل القادم في تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٧، واشنطن العاصمة.

. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (٢٠٠٥). التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤ تمكين المرأة.

. إبراهيم، سعد الدين. (الجمعة ٢٥ يوليو ٢٠٠٣). غياب جزئي للمجتمع المدني في العالم العربي ، البيان ، الملف السياسي ، قضية الملف ، العدد ٦٣٦.

. إنهورن .م س. (١٩٩٦). العقم والنظام الأبوي: السياسات الثقافية في الجنس والحياة الأسرية في مصر. فيلادلفيا: جامعة. بنسلفانيا الصحافة: ٢٦٩.

. باكستر، جانين وإميلي جورج كين. (١٩٩٥). التبعية والاستقلال: تحليل عبر قومي للامساواة والتوجهات في النوع الاجتماعي، منشورات سيج، المؤتمر الوطني العراقي، المجلد. ٩، العدد ٢.

. براون، مايكل وغيرهم. (٢٠٠٨). المساواة فى شعبة النوع الاجتماعي في العمل المنزلي، مجلة الزواج والأسرة العدد ٧٠.

. تعيين نجاح العطار نائبًا لرئيس الجمهورية ينطوي على قيمة تحد رمزية في مواجهة الفقه الأصولي الذي يحرم ولاية المرأة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٣/ ٢/٢٠٠٦.

http://www.hrinfo.net/syria/nctjrs/2006/pr0323.shtml

. حافظ، شيرين. (٢٠٠٣). " شروط التمكين: أنشطة الإسلاميات في مصر"، أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية، ISBN٩٧٧٤٢٤٨٠٣١، المجلد ٢٤، رقم ٤، والخامس، ص ١١٤.

. شراد، المنيرة. (٢٠١١). الجنس في الشرق الأوسط: الإسلام، والدولة، الوكالة، الاستعراض السنوي لعلم الاجتماع.

. ديتسش، فرانسين. (٢٠٠١). المساواة والمشاركة فى الأبوة والأمومة في "الاتجاهات الحالية في العلوم النفسية، دار نشر بلاكويل، المجلد ١٠، العدد ١.

. ريزو، هيلين وعبد الحميد عبد اللطيف. (٢٠٠٧). العلاقة بين المساواة بين الجنسين والديمقراطية: مقارنة بين المجتمعات العربية مقابل غير العرب المسلمين في علم الاجتماع، المجلد: ٤١ (٦): ١١٥١-١١٧٠.

. سليمان، سماء. (٢٠٠٩). الحقوق السياسية للمرأة ودور منظمتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

. سوتان ، فونمي. (١٩٩٩). "التمكين الاقتصادي للمرأة النيجيرية: بعض محددات الحصول على الموارد" التاريخ الاقتصادي الأفريقي، ISSN٠١٤٥-٢٢٥٨، العدد ٢٧، ص ١١٧-١٣٥.

. فريدمان، توماس. (٢٠٠٠). لكزس وشجرة الزيتون: فهم العولمة، نيويورك: دبلداي، ص ٣١-٣٣.

. فولكس، كيث. (١٩٩٩). "علم الاجتماع السياسي مقدمة حرجة"، مطبعة جامعة أدنبرة، بريطانيا العظمى.

. فولمان، مونيك و جيرت تن دام. (١٩٩٨). متساوون ولكن مختلفون : التناقضات في تنمية الهوية والجنس في ١٩٩٠، المجلة البريطانية لعلم الاجتماع التربية والتعليم، ISSN٠١٤٢-٥٦٩٢، المجلد ١٩، العدد ٤، ص ٥٢٩-٥٤٥.

. فيرما، ف.(٢٠٠٤). التنمية المجندرة: حدود النظريات النسوية والعدالة الاقتصادية والسياسية أسبوعي، المجلد. ٣٩، رقم ٤٩.

. كاظمي، فرهاد. (٢٠٠٠). الجنس والإسلام والسياسة في البحوث الاجتماعية، المجلد. ٦٧، العدد ٢.

. كورنوال، آندريا. (٢٠٠٣). أصواتهم؟ اختياراتهم؟ تأملات حول النوع الاجتماعي والتنمية التشاركية في "التنمية في العالم"، المجلد. ٣١، عدد ٨، بريطانيا العظمى: إلسفير المحدودة.

. ليسا.ج. (١٩٩٢). "مسألة المواطنة" في موف، س. (محرر). أبعاد الديمقراطية. لندن: فيرسو.

. محيى، محمد. (٢٠٠٩). "الاستبعاد من المواطنة: تحليل في نظريات حديثة" في المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية. المؤتمر السنوي، رقم (١١).

. مقدم، فالنتين .م.(١٩٩٤). "المرأة والسلطة الابوية والأسرة المتغيرة" في تحديث المرأة: المساواة بين الجنسين والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط. القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، الفصل ٤.

. مقدم، فالنتين. (٢٠٠٧). الحوكمة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة معدة للقاء التشاوري الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستضيفه مركز البحوث للتنمية الدولية حول حقوق المرأة والمواطنة في القاهرة – مصر من ٩ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧.

. مركز الخليج للدراسات الإسترتيجية.(٨/ ٣/ ٢٠٠٦). قبل مرور قرن على الاحتفال بيوم المرأة العالمي..المرأة في مواقع، صنع القرار عربيًا ودوليًا، أخبار الخليج،.

. مصطفى، هـ. وعبد الغفار. (٢٠٠٥). بناء الديمقراطية في مصر: المشاركة السياسية للمرأة، الحياة السياسية الحزب. وإجراء انتخابات ديمقراطية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، ستوكهولم، السويد.

. نصير، نازك. (٢٠٠٣). الأسرة في الألفية الجديدة في شمال أفريقيا، تقرير غير منشور مقدم لبرنامج الأمم المتحدة للأسرة.

. هاردينغ، س.(٢٠٠٨). العلوم التحتية : النسوية، بعد الاستعمار، الحداثة، مطبعة جامعة ديوك، دورهام / لندن.

. وود، س أ. (٢٠٠١). سلطة النوع الاجتماعي والتنمية "سيدات العالم الثالث" المبلغين الأصليين والمحادثات القريبة، نيبنتالا، مطبعة جامعة ديوك.

اقتـــباسات أخـــرى:

.http://www.thedailynewsegypt.com/egypt/quota-system-will-change-perception-of-women-in-society-say-female-candidates.html

.http://www.monstersandcritics.com/news/middleeast/features/article_1601810.php/Egyptian-women-rely-on-quota-system-to-get-into-parliament-Feature

.http://www.alshorfa.com/cocoon/meii/xhtml/en_GB/features/meii/features/main/2010/11/08/feature-01

.http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/oct/27/egypt-women-parliamentary-quota

مقـــابـــلات شخصية:

- إجراء مقابلة مع الدكتور مراد وهبة أستاذ الفلسفة والرئيس السابق للجمعية الفلسفية الأفروآسيوية، مقابلة شخصية، ١٦ مايو ٢٠١١.

- إجراء مقابلة مع الدكتورة فريال حسن خليفة، أستاذ الفلسفة الحديثة بجامعة عين شمس، مقابلة شخصية، ١٥ مايو ٢٠١١.

- إجراء مقابلة مع الدكتورة وداد أبو النجا، أستاذ الفلسفة اليونانية جامعة عين شمس، مقابلة شخصية، ١٥ مايو ٢٠١١.

- إجراء مقابلة مع الدكتورة سهير صفوت، مساعد أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، مقابلة شخصية، ١٩ مايو ٢٠١١.

- إجراء مقابلة مع الدكتور محمد مصطفى، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، مقابلة شخصية، ٢١ مايو ٢٠١١.

الملحق: (١)

المقـــــابلة

١ – ما الملامح الرئيسية للكوتة النسائية المصرية، وفقًا لوجهة نظرك؟

٢ – في رأيك، ما العوامل الحقيقية التي تدفع الحكومة المصرية لتنفيذ الكوتة النسائية المصرية؟ ما هي الدوافع الأساسية: الضغوط الدولية، رغبة الناشطين في المنظمات غير الحكومية المحلية أدوار النساء السياسية لتحقيق المصالح السياسية غير المباشرة؟ ولماذا؟

٣ – هل هناك أي عقبات (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) التي تمنع المرأة من الوصول إلى الساحات السياسية التشريعية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما هي طبيعة هذه العقبات؟

٤ – هل التغيرات العالمية، بما في ذلك التحول من التقليدية نحو المجتمع الحديث، تقلل هذه العقبات المفروضة على المرأة المصرية؟

٥ – هل تعتقد أن تطبيق الكوتة النسائية في البرلمان المصري من شأنه تمكين، أو تقويض دور المرأة المصرية فى تقديم مساهمات كبيرة في الحياة السياسية؟ وضح لوجهة نظرك؟

٦ – من وجهة نظرك، ما نقاط القوة والضعف في تطبيق الكوته النسائية المصرية؟

٧– صف رؤيتك المستقبلية نحو موقف المرأة المصرية من صياغة وإعادة صياغة مساهماتها في الحياة السياسية.

ملحق (٢)

الجداول المركبة

جدول واحد: الارتباط بين نوعية الحقوق التي يجب أن يكون التركيز عليها والمجالات الرئيسية لتحقيق المواطنة للمرأة

الجدول ١: النسبة المئوية لتوزيع آراء المستجيبين حول المجالات التي يجب التركيز عليها في سبيل تحقيق المواطنة للمرأة

وفقا لآرائهم حول حقوق المواطنة للمرأة، والتي ينبغي الحصول عليها لتصل الى قدم المساواة مع الرجال.

الحقوق	المجالات			الاجمالى
	السياسية و القانونية	الخدمات	التنمية	
تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	25 %18.7	53 %39.6	56 %41.8	134 (100%)
تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	28 %24.6	46 %40.4	40 %35.1	114 (100%)
تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	343 %46.6	142 %19.3	251 %34.1	736 (100%)
الاجمالى	**396** **% 40.2**	**241** **%24.5**	**347** **(% 35.3)**	**984** **(% 100)**

ب – ربط بين الاستجابة للشعور بالغضب من أفراد العينة وأسباب عدم الاتفاق على تعيين نساء في منصب مساعد المدعي العام

الجدول ٢: النسبة المئوية لتوزيع آراء أفراد العينة على تعيين النساء كمساعد للمدعى العام وفقا لمشاعرهم أن ترأسهن نساء.

الشعور بالغضب	وجهات النظر حول تعيين النساء كمساعد للمدعى العام		الاجمالى
	غير موافق	موافق	
نعم	259 (77.8%)	74 %(22.2)	333 (100%)
لا	176 (42.1%)	380 (57.9)	656 (100%)
الاجمالى	535 (54.1%)	454 (45.9%)	989 (100%)

الجدول ٣: التوزيع النسبى لأسباب رفض تعيين النساء كمساعد المدعى العام وفقا لشعورهن بأنها برئاسة النساء

الشعور بالغضب	أسباب الرفض				الاجمالى
	أخرى	مسئولية المرأة كأم	الموروث الثقافى	صعوبة العمل للمرأة	
نعم	10 %4	79 %31.2	38 %15	126 %49.8	253 (100%)
لا	7 %2.5	61 %22.1	56 %20.3	152 %55.1	276 (100%)
إجمالى	17 %3.2	140 %26.5	94 %17.8	278 %52.6	529 (%100)

جـ- الصلة بين مجالات المواطنة للمرأة والصعوبات التي تواجه الدولة والمجتمع (٥٠-٥٥)

الجدول ٤: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الصعوبات التي واجهتها المرأة من قبل الدولة والمجتمع في تحقيق المساواة بين الجنسين وفقا للمجالات هي

المجالات	الصعوبات					الاجمالى
	سوء فهم العقيدة	الهوية الثقافية	الاعدادات الاقتصادية السلبية	تخفيض قيمة وضع المرأة بالمقارنة مع الرجل	تشويه مستوى الوعى العام	
التنمية	39 %11.2	88 %25.3	12 %3.4	118 %33.9	91 26.1%	348 (%100)
الخدمات	15 %6.3	44 %18.4	26 %10.9	110 %46	44 %18.4	239 (100%)
السياسى و القانونى	44 11.2%	91 %23.2	29 %7.4	152 %38.7	77 %19.6	393 (%100)
الاجمالى	**98** **%10**	**223** **%22.8**	**67** **%6.8**	**380** **%38.8**	**212** **%21.6**	**980** **(%100)**

د – نوع مكاسب النساء بعد الثورة، وهذا النوع من الحقوق، والحقول الأساسية لتحقيق المواطنة من النساء

جدول ٥: التوزيع النسبي لآراء المستجيبين حول المجالات التي يجب أن تؤدي إلى تحقيق المواطنة للمرأة وفقا لوجهة نظرهم حول حقوق المواطنة للمرأة المكتسبة و التي يتمتع بها الرجل، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية

نوع المكاسب	الحقوق	المجالات			الاجمالى
		التنمية	الخدمات	السياسى و القانونى	
وصول المرأة للمناصب السياسية	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	1 (%7.7)	9 (%69.2)	3 (%23.1)	13 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	3 (%23.1)	3 (%23.1)	7 (%53.8)	13 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	46 (%29.3)	12 (%7.6)	99 (%63.1)	157 (%100)
	الاجمالى	**50 (%27.3)**	**24 (%13.1)**	**109 (%59.6)**	**183 (%100)**
المزيد من المشاركة النسائية فى العملية الانتخابية	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	11 (%68.8)	3 (%18.8)	2 (%12.5)	16 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	6 (%30)	8 (%40)	6 (%30)	20 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	52 (%44.8)	17 (%14.7)	47 (%40.5)	116 (%100)
	الاجمالى	**69 (%45.4)**	**28 (%18.4)**	**55 (%36.2)**	**152 (%100)**
أهلية المرأة في التصويت،	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	9 (%52.9)	7 (%41.2)	1 (%5.9)	17 (%100)

والترشح للانتخابات	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	6 (%31.6)	9 (%47.4)	4 (%21.1)	19 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	32 (%28.1)	40 (%35.1)	42 (%36.8)	114 (%100)
	الاجمالى	**47 (%31.3)**	**56 (%37.3)**	**47 (%31.3)**	**150 (%100)**
تمثيل المرأة في الولاية القضائية	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	0 (%0)	3 (%60)	2 (٤٠%)	٥ (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	0 (%0)	1 (%100)	0 (%0)	1 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	2 (%15.4)	10 (%76.9)	1 (%7.7)	13 (%100)
	الاجمالى	**2 (%10.5)**	**14 (%73.7)**	**3 (%15.8)**	**19 (%100)**
تعديل جميع القوانين من تمييز النساء	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	1 (%50)	1 (%50)	0 (%0)	2 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	0 (%0)	0 (%0)	0 (%0)	0 (%0)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	4 (%22.2)	0 (%0)	14 (%77.8)	18 (%100)
	الاجمالى	**5 (%25)**	**1 (%5)**	**14 (%70)**	**20 (%100)**

هـ- مظاهر عدم الحصول على هذه المكاسب، ونوعية حقوق المرأة، والمجالات الرئيسية لتحقيق المواطنة من النساء

الجدول ٦: النسبة المئوية لتوزيع آراء المستجيبين حول المجالات لتحقيق المواطنة للمرأة وفقا لآرائهم بشأن حقوق المواطنة للمرأة ، التي يجب أن تتساوى مع الرجل وملامح النساء لعدم الحصول على مكاسب بعد ثورة يناير ٢٥ المصرية

ملامح عدم حصولهم على مكاسب	الحقوق	Fields			الاجمالى
		التنمية	الخدماتالسياسى و القانو		
ضعف دور المرأة فى عملية صنع القرار	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	4 (%40)	2 (%20)	4 (%40)	10 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	3 (%37.5)	1 (%12.5)	4 (%50)	8 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	26 (%36.6)	6 (%8.5)	39 (%54.9)	71 (%100)
	الاجمالى	**33 (%37.1)**	**9 (%10.1)**	**47 (%52.8)**	**89 (%100)**
الغاء كوتة المرأة	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	1 (%12.5)	2 (%25)	5 (%62.5)	8 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	6 (%85.7)	0 (%0)	1 (%14.3)	7 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	1 (%11.1)	1 (%11.1)	7 (%77.8)	9 (%100)
	الاجمالى	**8 (%33.3)**	**3 (%12.5)**	**13 (%54.2)**	**24 (%100)**
استبعاد المرأة من لجنة العقلاء لتعديل الدستور	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	13 (%68.4)	6 (%31.6)	0 (%0)	19 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	8 (%66.7)	1 (%8.3)	3 (%25)	12 (%100)

	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	9 (% 31)	9 (%31)	11 (%37.9)	29 (%100)
	الاجمالى	**30 (%50)**	**16 (%26.7)**	**14 (%23.3)**	**60 (%100)**
تهميش المرأة في الحياة السياسية والأنشطة العامة	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	8 (%33.3)	12 (%50)	4 (%16.7)	24 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	4 (%20)	16 (%80)	0 (%0)	20 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	39 (%35.5)	25 (%22.7)	46 (%41.8)	110 (%100)
	الاجمالى	**51 (%33.1)**	**53 (%34.4)**	**50 (%32.5)**	**154 (%100)**
تجاهل المرأة فى البرلمان	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	6 (%60)	0 (%0)	4 (%40)	10 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	0 (%0)	7 (%70)	3 (%30)	10 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	9 (%30)	11 (%36.7)	10 (%33.3)	30 (%100)
	الاجمالى	**15 (%30)**	**18 (%36)**	**17 (%34)**	**50 (%100)**
فرض الأفكار الدينية المتطرفة التي تقلل من دور المرأة	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية	1 (%11.1)	8 (%88.9)	0 (%0)	9 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية	4 (%100)	0 (%0)	0 (%0)	4 (%100)
	تفعيل المساواة في ممارسة الحقوق الاقتصادية و السياسية	31 (%44.9)	11 (%15.9)	27 (%39.1)	69 (%100)
	الاجمالى	**39 (%43.9)**	**19 (%23.2)**	**27 (%32.9)**	**82 (%100)**

(ملخص الدراسة)

مواطنة المرأة المصرية بين السلطة الاجتماعية والدينية
في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير
دراسة تحليلية

تناقش الدراسة البحثية النقاط التالية: أولاً: مقاربة مفاهيمية للموضوع تتعلق بمفهوم المواطنة والاستبعاد الاجتماعي، ثم تتطرق الدراسة في المحور الثاني إلى وضعية المرأة في ظل المنظور التقليدي مع الإشارة إلى النظرية النسوية والمنظور الحديث مع الإشارة إلى قضايا وأبعاد نظرية النوع الاجتماعي، والاشارة إلى الدرسات ذات الصلة بالمواطنة والمرأة على المستويات العالمية والإفريقية والعربية والمصرية. أما المحور الثالث، فيناقش مختلف المعوقات الثقافية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للحيلولة دون تقدم المرأة و الدفع بها كي تكون ناقصة الأهلية، مقارنة بالرجل. وأخيرًا، تعرض الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة.

Citizenship of Egyptian Women between Social and Religious Patriarchy

after January 25 Egyptian Revolution

An Analytic Study

This research argues that the Egyptian women are subjected to two main pressures: the first, the patriarchy of socio-cultural context, or the imagined "they" that formulates a kind of invisible conspiracy through Masculinities' descriptions of women's activities and accomplishments as others. Such unfair trend is incorporated not only among men but also among several categories of women. Second, the domination of the previous and current political regime and their opponents from scholars, specialists and elites, or the imagined "We[•]" that are embodied others, who are allowed to have a body, a finite point of view, and so an inevitably disqualifying and unfair bias in any discussion of consequence outside women's own little circles. This paper will discuss the following points: the Position of Women between Conservative and Modernized Perspective, hindering the women's progress: the Main Variables (socio-cultural, economic, and political ones) and eventually, the main findings and recommendations.

[•] The pronoun "We", according to Latour, represents the Bourgeois –Western society who construct philosophies of science and politics, and not the "Rest" of the world that should be considered as such modernization cannot be entrenched via one side, regardless of the other parts of the world!